المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/12/2014

سؤال مراكش: هل ما زال الإنسان هو الأصل؟

يدلي المغرب بدلوه في الجدل الكوني الراهن حول حقوق الانسان. تستطيع الرباط، كحكم وسلطة أن تفتخر في سجل متطوّر في هذا المضمار.

حين اقترحت الولاياتُ المتحدة مؤخراً توسيعَ نطاق تفويض بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ليشمل مراقبة حقوق الانسان، رفض المغرب الأمر، ذلك أنه تقويضٌ لسيادته على الصحراء الغربية. فحقوق الانسان تُصان بجهود مغربية لا فرق أكان ذلك في العيون في الصحراء أو في مراكش ومكناس ونواحي البلاد الأخرى. تراجعت واشنطن، لكن المغرب لم يتراجع عن رفع لواء حقوق الانسان، إلى درجة دعوة العالم إلى مدينة مراكش لمناقشة أمر ذلك على هذه الأرض، ضمن بيئة حقوقية مغربية هي الأولى في العالم العربي والسبّاقة في قيام منظومة في هذا المضمار.

في قلب مراكش انبسطت الأسبوع الماضي قرية عالمية استضافت أحياؤها الملتقى الدولي الثاني لحقوق الانسان. إلتقى الجمع في المرة الأولى في البرازيل في أوائل العام الماضي، أراد المغرب استضافة المنتدى الثاني هذا العام فكان له ما أراد (كان مقرراً أن تستضيفه الارجنتين). فللمغرب باعٌ في مجالات الدفاع عن حقوق الانسان، سواء من خلال المجتمع المدني ومنظماته، أو من خلال الأداء الرسمي والحكومي.

كان لا بد لذلك الجهد المميّز في مجال حقوق الانسان في المغرب أن يطل على العالم من قلب مراكش. تصالح المغرب مع نفسه منذ تقلّد الملك محمد السادس عرش البلاد. كان بإمكان الملك الشاب أن يرث الحكم ويكمل مسيرة من سلف، لكنه قرر العودة إلى تلك السيرة، ليفتح كافة الملفات، ويحقق في كل الانتهاكات ضمن "هيئة الانصاف والمصالحة "التي أنيطت بها تلك المهمة، مؤسساً بذلك منظومة سلوك تنسحب على كافة القطاعات المعنيّة بحقوق الانسان.

أمل المنظمون أن يصل عدد المشاركين إلى خمسة آلاف شخص، فجاءهم أكثر من 8 آلاف "يحجّون" إلى مراكش في أكبر مظاهرة كونية للدفاع عن حقوق الانسان. في المشهد ما يعكسُ هماً مشتركاً ما بين القارات والأجناس والثقافات. وفي المشهد يختلطُ الجنوب بالشمال وتتقاطع الدول الغنية والنامية والفقيرة. في المشهد عودةٌ عجيبة إلى أصل الحضارة وأساس وجودها: الإنسان.

يُصدَمُ المراقب كم أن مسألة حقوق الإنسان عاجلةٌ طارئةٌ ملحّةٌ في زمن العولمة والتقدم التكنولوجي، وكم هي مقلقةٌ في زمن رواج الديمقراطية والتبشير بالحريات كقاعدة عيش في العالم أجمع. في النقاشات التي إشتعلت داخل خيّم المنتدى مرايا لتخلّف ما زال سائدا في تعامل البشر مع البشر، في تعاطي السلطة مع المواطن، في مقاربة الذكر للأنثى، وفي سلوك المجتمعات مع أطفالها. وإذا ما ولى زمن الاستعباد والرقيق بمعناه المباشر الفجّ، فإن تلك السيرة تستوطن زمننا بخبث ودهاء وفق أشكال وأساليب متخفية أحياناً وعلنية أحياناً أخرى.

في الجدل حول أمر الانسان وحقوقه، أفرجت مراكش عن ديناميات المشكلة، عن مواطن العلّة، عن تعطل علاجها. في السياسة ما يكشف ظلماً وتعذيباً وتسلطاً واستبدادا. وفي الثقافة ما يبرزُ خللا في التعاملات المجتمعية الداخلية. وفي الاقتصاد ما يفسّر بطالة وعمالة أطفال ورواج ظواهر الاستغلال. وفي الذكورية ما يسلّط المجهر على اختلال لئيم في مساواة الرجل بالمرأة من شمال شمال الأرض إلى جنوب جنوبها، وما يكررُ النقاش حول الاستغلال الجنسي الخبيث الذي ما زال يطال المرأة والطفل في القرن الواحد والعشرين.

وفيما دارت ورشُ منتدى مراكش حول ما يمكن وصفه بالانتهاكات الكلاسيكية التي لا تنتهي منذ بدء الكون، فإن حال حقوق الإنسان عند العرب تدخل في أطوار ذاتية، تتجاوز كلاسيكيتها العالمية الرتيبة. فتناول ذلك الشأن لطالما كان بعيداً عن أجندة الحاكم منذ زوال الاستعمار والدخول في حقبة الاستقلال، ولطالما اعتبرت الأدبيات الايديولوجية الحاكمة أن إثارة المسألة هي رجس من عمل الخارج ومؤامرة دولية ضد منجزات الدولة الوطنية المتحررة من سطوة القوى الكبرى.

في ظل الأنظمة الجمهورية تحوّل الانسان إلى تفصيل تافه داخل مفهوم "الجماهير" التي إدّعت تلك الأنظمة الدفاع عنها. تحوّل الانسان إلى وقود وطاقة لرفد الأنظمة الثورية، كما أضحى أضحية شرعية يُستهان بمصيره في سبيلها. راج شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة". لم تكن المعركة بالضرورة حرباً ضد عدو، بقدر ما اعتبرت نزالاً مستمراً ضد خصوم النظام ومنتقديه. وفق ذلك الشعار "المقدّس" استباحت السلطة حقوق الفرد في أن يكون حراً تبيح حريته الشرائع والأديان التي إدّعت الأنظمة انها تستلهم الشرعية منها.

http://www.middle-east-online.com/?id=189486

وإذا ما كانت الانظمة غير الجمهورية عند العرب تستمدُ شرعيتها من استمرار تاريخي بعيد، فإن ثقافة الحكم ومفهوم استقراره استندت أيضاً على استبداد، وتعاملت مع الانسان بصفتة من رعايا العرش، وعبر تلك الصفة لا ينعم إلا بالحقوق التي أرادها صاحب ذلك العرش. في ذلك تفسير لظواهر تخلّف في الأداء الحقوقي، على ما تفرج التقارير وتكشفُ التحقيقات، ليس فقط في علاقة المواطن بالحكم، بل في العلاقات المجتمعية الداخلية بين رجل وأمرأة وطفل. وفي هذا، سجل المغرب في ظل محمد السادس، قطيعة نهائية مع نهج وسلوك سابقين.

وإذا ما جاء "ربيع" العرب مبشّراً بانبلاج فجر الإنسان وحقوقه، أتت الرياح بما لم تشته سفن الزاحفين في الشوارع. فلا قطع الرؤوس ولا اغتصاب النساء ولا انتشار التعذيب ولا ارتكاب المجازر يشي باحتمالات أن يطل عهد قريب لحقوق الانسان في ربوعنا. يكشف هذا "الربيع" عن علّة بنيوية في تركيبة مجتمعاتنا تفرز علل الاستبداد والتفرد واللجوء إلى العنف سواء كانت السلطة في يد هذا، أو استولى عليها ذاك. ويكشفُ هذا "الربيع" في تهافت الاسلام السياسي على السلطة اشكالية تحكّم الدين، أو من يدعون التكلم بإسمه، بيوميات الفرد وايقاعات تطوره. يكشفُ "الربيع" استعصاءً اشكالياً لمقاربة ما من شأنه تخليص الانسان العربي من حمولات ثقافية على طريق تحرير الإنسان وصون حقوقه.

يدلي المغرب بدلوه في الجدل الكوني الراهن حول حقوق الانسان. تستطيع الرباط، كحكم وسلطة أن تفتخر في سجل متطوّر في هذا المضمار. ويستطيع المغرب، شعبا وتيارات واحزاب وجمعيات، أن يفتخر في انجازاته في هذا الميدان. أنشأ المغرب المجلس الوطني لحقوق الإنسان عام 2011 (حل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان)، وهو مؤسسة جماعية، مستقلة تم إنشاؤها من أجل التعاطي مع شتى الإشكاليات المتعلقة بالدفاع وحماية حقوق الإنسان والحريات، ومن أجل الامتثال الصارم للمرجعية الحقوقية بصيغتها الكونية.

يذهبُ العاهل المغربي الملك محمد السادس في رسالته للمنتدى مباشرة ودون موارية: "كونية حقوق الإنسان لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تشكّل في جوهرها، نتاجا لدينامية انخراط تدريجي (...) تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيّم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها".

شراكتنا كاملة في هذا العالم. هكذا يصيغ ملك المغرب رسالته، وبناء على ذلك نذهب معاً للاجابة على اشكالات الراهن: "رفض الآخر والتعصب، بسبب مبررات عرقية، أو قراءة منحرفة لنبل رسالات الأديان، إلى انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية، بما فيها أقدس هذه الحقوق، ألا وهو الحق في الحياة".

يطل محمد السادس من مراكش من منبر كوني ليعيد تصويب البوصلة نحو المغرب. يمعن في التقدم نحو "مسألتي المساواة والمناصفة، المدرجتين في دستور المملكة، باعتبارهما أهدافا ذات طبيعة دستورية". يفتخرُ الملك المغربي بما حققته بلاده "بعد خمس عشرة سنة من الجهود المشتركة، بحصيلة مشرفة من الإنجازات، تشمل ميادين حيوية، من قبيل العدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، والتنمية البشرية، ورد الاعتبار للثقافة الأمازيغية كمكون أساسي للهوية المغربية، وتوطيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتدبير الحقل الديني، على أساس المبادئ والتعاليم والمقاصد السمحة للإسلام".

هي ورشة كبرى طموحة خاطر بها المغرب وما فتأ عاهل البلاد يتابع سيرها وصيرورتها، يرد بذلك على المشككيين والمترددين في الإيمان بنهائية الرقي بحقوق الإنسان بإتجاه أعلى القمم المتاحة.

أمام ميدان المؤتمر، وعلى مدى الأيام الأربعة التي انعقد خلالها، لم تتوقف مظاهرات واعتصامات مطلبية لقطاعات مغربية. أسأل واحداً من كبار المسؤولين في المجلس الوطني للحقوق الانسان في المغرب، أين أنتم من هذه الحكاية؟ يبادرني بلغة الأرقام: عام 2011 بلغ عدد المظاهرات في المغرب 22 ألف مظاهرة وتناقص هذا العدد كل عام، وهو يبلغ حتى هذه الأيام من العام الحالي 16 ألفاً. وماذا يعني ذلك؟ يجيبني أن الناس كانت تخرجُ في المظاهرات بصفتها سلوكاً استثنائياً، فأشبعوا هذا الحرمان حتى التخمة وبات أمر ذلك اعتيادياً في المشهد الاجتماعي والأمني والسياسي.

لم يعد التظاهر في المغرب يعكسُ أزمة نظام، بل بات دليلاً على توازن واتساق مع ما هو حاصل ومعمول به في العالم. هكذا أدرك الحقوقيون الأجانب القادمون من شتى أنحاء الأرض المراتب المتقدمة التي حققها المغرب في مجال حقوق الأنسان، فكان صراخهم عالياً يصدرُ واثقاً منطلقاً من أرض مركش الصلبة حيث الأنسان ما زال أصل الحضارة.

AMDH PARIS/IDF
@AMDHPARIS
Suivre
Allo allo le @CNDHMaroc, toujours pas de bilan financier du #FMDH2014 ? C'est prévu ?
#transparence #droitAlinformation
03:46 - 5 déc. 2014

AMDH
AMDH PARIS/IDF
@AMDHPARIS
Suivre
Bonjour le @CNDHMaroc, est ce qu'il est prévu de faire un bilan financier détaillé du FMDH ? #transparence
04:26 - 3 déc. 2014

تشجيع ناشئة الفكر الحقوقي بجهة كلميم

https://www.youtube.com/watch?v=vRPBqy2hTJw&feature=youtu.be

Western Sahara: Morocco Challenged By European Parliament On Human Rights Abuse in Western Sahara

Brussels — Morocco was challenged once again, by the European Parliament on human rights abuse in the occupied Saharawi territories.

In a statement received by APS Friday, the European Parliament noted that several non-governmental organizations (NGOs), as Human Rights Watch (HRW), "reported several testimonies on abuses and torture as the case of Mohammed Dihani."

The EP reminded, in this regard, that "the provisions of the five year action plan in the European Union and Morocco, as part of European policy of Neighbourhood, include respect of human rights as a necessary condition for the holding of an ongoing dialogue and a gradual rapprochement of the Moroccan economy, part of the EU single market. "

The European Parliament notes that these violations perpetrated by the Moroccan authorities against Sahrawi human rights defenders who are still imprisoned, "are incompatible with this rapprochement between the Kingdom of Morocco and the European Economic Area."You are the chair of the UK branch and Zanu-PF's biggest external structure and it looks like you are doing a lot of work considering membership card sales in comparison with South Africa. What's your modus operandi and philosophy?

http://allafrica.com/stories/201412082507.html

Why Not Send Development Aid to the Western Sahara?

I spent the last week of November in Morocco in order to attend the Second World Human Rights Forum, an international confab of NGOs working on issues ranging from indigenous language rights, to countering child abuse, to labor issues, to women's education, to combating torture and providing restitution to its victims.

The Moroccan Association of Human Rights which, contrary to the reporting of Al Jazeera, is a somewhat obscure group, boycotted (after first demanding and receiving an invitation) the event in protest of, well, it's never clear when it comes to the Moroccan Association of Human Rights. Yet the fact of the matter is that while far from perfect, Morocco has made great strides in respect for human rights since King Mohammed VI assumed the throne upon his father's death fifteen years ago. Morocco is the only country, for example, to host a truth and reconciliation committee–with testimony on television no less–without first having regime change. That Mohammed VI encouraged such a process, in effect airing his own father's dirty laundry, highlights sincerity.

When it comes to language and indigenous rights, Morocco has also been doing the right thing. The Berber language Tamazight is now official, and buildings and documents outside Berber areas now sport it and its distinctive alphabet next to Arabic and French. Berbers also display their own flag, a privilege indigenous groups elsewhere in the Arab world (except in post-war Iraq) and Iran cannot do.

In the Western Sahara, too, the Moroccan government has done the right thing. While Algeria and some other countries dispute Moroccan suzerainty over the Western Sahara, a colonial territory with historic links to Morocco which Morocco occupied upon the Spanish withdrawal, the Moroccan government has flooded the region with resources to spark its economy and provide better schooling, housing, and other infrastructure than is available in much of the rest of country. This coming year, Morocco will begin implementing its regionalization plan, effectively giving the Western Sahara local autonomy, and setting the stage for greater regional autonomy throughout the diverse country.

To support Morocco's success as it moves forward, the United States should begin providing development assistance directly to the Western Sahara. Traditionally, the United States has avoided doing so because of disputes over the Western Sahara's status, but U.S. policy now embraces Morocco's suzerainty over an autonomous Western Sahara. There is no legal impediment to providing development aid to the region, one which I was fortunate to visit a year ago. The irony of the current situation is that the United States essentially aids one side of the dispute—Sahrawi refugees stuck in Algerian refugee camps—through the donations the United States makes to the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees and the World Food Program. And yet, USAID refuses to provide assistance to support those refugees who have escaped their Algerian and Polisario captors and decided to return to the Western Sahara. It should be the policy of the United States to end refugee crises, rather the perpetuating them.

The biggest problem the Western Sahara now faces is capacity. The region will soon do far more to govern itself, but the managerial and bureaucratic class in the region has little to no experience doing so. American aid to develop real managerial capacity and build up the independence and autonomy of civil society could be crucial. And Morocco would welcome it. So would the Sahrawis living in Moroccan Western Sahara. How sad and short-sighted it is, then, that rather than assist the one regional state that is stable and secure, has listened to the international community, and is doing the right thing, the United States seems intent on turning its back on an opportunity to make permanent Morocco's progress and provide a base and a model for local autonomy which could expand stability and democracy well beyond Morocco's borders.

http://www.commentarymagazine.com/2014/12/08/why-not-send-development-aid-to-the-western-sahara/

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

سؤال مراكش: هل ما زال الإنسان هو الأصل؟

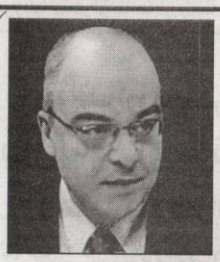

لندن: محمد القواص

10.877/13

حين اقترحت الولاياتُ المتحدة، مؤخرا، توسيعَ نطاق تفويض بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ليشمل مراقبة حقوق الإنسان، رفض المغرب الأمر ذلك، لأنه تفويضٌ لسيادته على الصحراء الغربية. فحقوق الإنسان تُصان بجهود مغربية، لا فرق أكان ذلك في العيون في الصحراء أو في مراكش ومكناس ونواحي البلاد الأخرى. تراجعت واشنطن، لكن المغرب لم يتراجع عن رفع لواء حقوق الإنسان، إلى درجة دعوة العالم إلى مدينة مراكش لمناقشة أمر ذلك على هذه الأرض، ضمن بيئة حقوقية مغربية هي الأولى في العالم العربي والسبّاقة في قيام منظومة في هذا المضمار.

في قلب مراكش انبسطت الأسبوع الماضي قرية عالمية استضافت أحياؤها الملتقى الدولي الثاني لحقوق الإنسان. التقى الجمع في المرة الأولى في البرازيل في أوائل العام الماضي، أراد المغرب استضافة المنتدى الثاني هذا العام فكان له ما أراد (كان مقرراً أن تستضيفه الأرجنتين). فللمغرب باعٌ في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان، سواء من خلال المجتمع المدني ومنظماته، أو من خلال الأداء الرسمي والحكومي.

كان لا بد لذلك الجهد المميّز في مجال حقوق الإنسان في المغرب أن يطل على العالم من قلب مراكش. تصالح البلاد. كان بإمكان الملك الشاب أن يرث الحكم ويكمل مسيرة من سلفه، لكنه قرر العودة إلى تلك المسيرة، ليفتح كافة الملفات، ويحقق في كل الانتهاكات ضمن « هيئة الإنصاف والمصالحة »التي انبثقت بها تلك المهمة، مؤسسا بذلك منظومة سلوك تنسحب على كافة القطاعات المعنيّة بحقوق الإنسان.

أمل المنظمون أن يصل عدد المشاركين إلى خمسة آلاف شخص، فجاءهم أكثر من 8 آلاف «بحجّون» إلى مراكش في أكبر مظاهرة كونية للدفاع عن حقوق الإنسان. في المشهد ما يعكسُ هماً مشتركاً ما بين القارات والأجناس والثقافات. وفي المشهد يختلطُ الجنوب بالشمال، وتتقاطع الدول الغنية والنامية والفقيرة. في المشهد عودةٌ عجيبة إلى أصل الحضارة وأساس وجودها: الإنسان.

يُصدَمُ المراقب كم أن مسالة حقوق الإنسان عاجلةٌ طارئةٌ ملحّةٌ في زمن العولمة والتقدم التكنولوجي، وكم هي مقلقةٌ في زمن رواج الديمقراطية والتبشير بالحريات كقاعدة عيش في العالم أجمع. في النقاشات التي اشتعلت داخل خيام المنتدى مرايا لتخلّف ما زال سائداً في تعامل البشر مع البشر، في تعاطي السلطة مع المواطن، في مقاربة الذكر للأنثى، وفي سلوك المجتمعات مع أطفالها. وإذا ما ولى زمن الاستعباد والرقيق بمعناه المباشر الفجّ، فإن تلك السيرة تستوطن زمننا بخبث وبهاء وفق أشكال وأساليب متخفية أحياناً، وعلنية أحياناً أخرى.

في الجدل حول أمر الإنسان وحقوقه، أفرجت مراكش عن ديناميات المشكلة، عن مواطن العلّة، عن تعطل علاجها. في السياسة ما يكشف ظلماً وتعذيباً وتسلطاً واستبداداً. وفي الثقافة ما يبرئ خللاً في التعاملات المجتمعية الداخلية. وفي الاقتصاد ما يفسّر بطالة وعمالة أطفال ورواج ظواهر الاستغلال. وفي الذكورية ما يسلّط المجهر على اختلال لئيم في مساواة الرجل بالمرأة من شمال شمال الأرض إلى جنوب جنوبها، وما يكرّ النقاش حول الاستغلال الجنسي الخبيث الذي ما زال يطال المرأة والطفل في القرن الواحد والعشرين.

وفيما دارت ورش منتدى مراكش حول ما يمكن وصفه بالانتهاكات الكلاسيكية التي لا تنتهي منذ بدء الكون، فإن حال حقوق الإنسان عند الغرب تدخل في أطوار ذاتية، تتجاوز كلاسيكيتها العالمية الرئيسية. فتناول ذلك الشأن لطالما كان بعيداً عن أجندة الحاكم منذ زوال الاستعمار والدخول في حقبة الاستقلال، ولطالما اعتبرت الأدبيات الأيديولوجية الحاكمة أن إثارة المسألة هي رجس من عمل الخارج، ومؤامرة دولية ضد منجزات الدولة الوطنية المتحررة من سطوة القوى الكبرى.

في ظل الأنظمة الجمهورية تحوّل الإنسان إلى تفصيل تافه داخل مفهوم «الجماهير»، التي ادعت تلك الأنظمة الدفاع عنها. تحوّل الإنسان إلى وقود وطاقة لرفد الأنظمة الثورية، كما أضفى أضحية شرعية يُستهان بمصيره في سبيلها. راج شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، لم تكن المعركة، بالضرورة، حرباً ضد عدو، بقدر ما اعتبرت نزالا مستمراً ضد خصوم النظام ومنتقديه.

وفق ذلك الشعار «المقدس» استباحت السلطة حقوق الفرد في أن يكون حراً تبيح حريته الشرائع والأديان التي ادعت الأنظمة أنها تستلهم الشرعية منها.

وإذا ما كانت الأنظمة غير الجمهورية عند العرب تستمدُ شرعيتها من استمرار تاريخي بعيد، فإن ثقافة الحكم ومفهوم استقراره استندت أيضاً على استبداد، وتعاملت مع الإنسان بصفته من رعايا العرش، وعبر تلك الصفة لا ينعم إلا بالحقوق التي أرادها صاحب ذلك العرش. في ذلك تفسير لظواهر تخلّف في الأداء الحقوقي، على ما تفرج التقارير وتتكشف التحقيقات، ليس فقط في علاقة المواطن بالحكم، بل في العلاقات المجتمعية الداخلية بين رجل وامرأة وطفل. وفي هذا، سجل المغرب في ظل محمد السادس، قطيعة نهائية مع نهج وسلوك سابقيْن.

وإذا ما جاء «ربيع» العرب مبشراً بانبلاج فجر الإنسان وحقوقه، أتت الرياح بما لم تشته سفن الزاحفين في الشوارع. فلا قطع الرؤوس ولا اغتصاب النساء ولا انتشار التعذيب ولا ارتكاب المجازر يشي باحتمالات أن يطل عهد قريب لحقوق الإنسان في ربوعنا. يكشف هذا «الربيع» عن علة بنيوية في تركيبة مجتمعاتنا تفرز على الاستبداد والتفرد واللجوء إلى العنف سواء كانت السلطة في يد هذا، أو استولى عليها ذاك. ويكشف هذا «الربيع» في تهافت الإسلام السياسي على السلطة إشكالية تحكم الدين، أو من يدعون التكلم باسمه، بيوميات الفرد وإيقاعات تطوره. يكشف «الربيع» استعصاءً إشكالياً لمقاربة ما من شأنه تخليص الإنسان العربي من حمولات ثقافية على طريق تحرير الإنسان وصون حقوقه.

يدلي المغرب بدلوه في الجدل الكوني الراهن حول حقوق الإنسان. تستطيع الرباط، كحكم وسلطة، أن تفتخر في سجل متطور في هذا المضمار. ويستطيع المغرب، شعبا وتيارات وأحزاب وجمعيات، أن يفتخر بإنجازاته في هذا الميدان. أنشأ المغرب المجلس الوطني لحقوق الإنسان عام 2011 (حل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان)، وهو مؤسسة جماعية، مستقلة تم إنشاؤها من أجل التعاطي مع شتى الإشكاليات المتعلقة بالدفاع وحماية حقوق الإنسان والحريات، ومن أجل الامتثال الصارم للمرجعية الحقوقية بصيغتها الكونية.

يذهبُ العاهل المغربي الملك محمد السادس في رسالته للمنتدى مباشرة ودون مواربة: «كونية حقوق الإنسان لا تعني ابدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تتشكّل في جوهرها، نتاجا لديناميةِ انخراط تدريجي (...) تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها».

شراكتنا كاملة في هذا العالم. هكذا يصيغ ملك المغرب رسالته، وبناء على ذلك نذهب معاً للإجابة على إشكالات الراهن: «رفض الآخر والتعصب، بسبب مبررات عرقية، أو قراءة منحرفة لنبل رسالات الأديان، إلى انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية، بما فيها أقدس هذه الحقوق، الا وهو الحق في الحياة».

يطل محمد السادس من مراكش من منبر كوني ليعيد تصويب البوصلة نحو المغرب. يمعن في التقدم نحو «مسالتي المساواة والمناصفة، المدرجتيْن في دستور المملكة، باعتبارهما أهدافا ذات طبيعة دستورية». يفتخرُ الملك المغربي بما حققته بلاده «بعد خمس عشرة سنة من الجهود المشتركة، بحصيلة مشرفة من الإنجازات، تشمل ميادين حيوية، من قبيل العدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، والتنمية البشرية، ورد الاعتبار للثقافة الأمازيغية كمكون أساسي للهوية المغربية، وتوطيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتدبير الحقل الديني، على أساس المبادئ والتعاليم والمقاصد السمحة للإسلام».

هي ورشة كبرى طموحة خاطر بها المغرب وما فتئ عاهل البلاد يتابع سيرها وصيرورتها، يرد بذلك على المشككين والمترددين في الإيمان بنهائية الرقي بحقوق الإنسان باتجاه اعلى القمم المتاحة.

أمام ميدان المؤتمر، وعلى مدى الأيام الأربعة التي انعقد خلالها، لم تتوقف مظاهرات واعتصامات مطلبية لقطاعات مغربية. أسال واحداً من كبار المسؤولين في المجلس الوطني للحقوق الإنسان في المغرب، اين انتم من هذه الحكاية؟ يبادرني بلغة الأرقام: عام 2011 بلغ عدد المظاهرات في المغرب 22 الف مظاهرة، وتناقص هذا العدد كل عام، وهو يبلغ حتى هذه الأيام من العالم الحالي 16 الفاً. وماذا يعني ذلك؟ يجيبني ان الناس كانت تخرجُ في المظاهرات بصفتها سلوكاً استثنائياً، فاشبعوا هذا الحرمان حتى التخمة، وبات الأمر اعتيادياً في المشهد الاجتماعي والأمني والسياسي.

لم يعد التظاهر في المغرب يعكس أزمة نظام، بل بات دليلا على توازن واتساق مع ما هو حاصل ومعمول به في العالم. هكذا أدرك الحقوقيون الأجانب القادمون من شتى انحاء الأرض المراتب المتقدمة التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، فكان صراخهم عالياً يصدر وانقا منطلقا من أرض مراكش الصلبة حيث الإنسان ما زال أصل الحضارة.

صحافي وكاتب سياسي لبناني

المقالات تعبر عن آراء أصحابها فقط

التجديد

انتقدت الانتشار السريع للتعليم الخصوصي ودعت إلى تعميم التعليم دون تمييز

مناظرة دولية توصي بفتح نقاش عمومي لإصلاح المنظومة التربوية

3535/13

● نبارك أمرو

انتقد المشاركون في المناظرة الدولية حول «الحق في ولوج التعليم ومحاربة الهدر المدرسي»، ما سموه «الهوة» التي خلقها الانتشار السريع للقطاع الخصوصي في التعليم العمومي، والدعم الذي يحضى به القطاع على حساب المدرسة العمومية التي تعتبر مهددة بالزوال في بعض المناطق، معتبرين أن ذلك يعد «مسا بالعدالة التربوية الغائبة في السياسية التربوية، اعتبارا للميز الذي يكرسه نظام التعليم الخصوصي على مستوى .«الانتماء الجغرافي والاجتماعي وأوصى المشاركون في هذه المناظرة التي عرفت مشاركة خبراء من المغرب وفرنسا، نظمتها لجنة دعم تمدرس الفتيات القرويات والمجلس الوطني لحقوق الانسان نهاية الأسبوع المنصرم بالرباط ،على ضرورة فتح نقاش عمومي ينخرط فيه المجتمع المغربي بشكل جدي، يراعي مختلف الأبعاد الحقوقية للتمدرس والفئات المستهدفة وباقي المتدخلين، للمساهمة في تذليل الإصلاح المنشود للمنظومة التربوية، التي لا تزال تتخبط في العديد من التعثرات رغم كل البرامج والإمكانيات المادية والبشرية التي سخرت لها منذ إطلاق الميثاق الوطني للتربية والتكوين .قبل 14 سنة مضت

اليزمي: الحق في الولوج إلى التعليم حق غير قابل للتصرف

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن كل استراتيجيات الإصلاح والعمل التي تم تنفيذها منذ تأسيس اللجنة الخاصة بالتعليم والتكوين سنة 1999 لم تنجح في تحقيق الأهداف المنتظرة، مما حال دون تعميم الولوج إلى التعليم ذو الجودة العالية، خاصة بالنسبة للأطفال بالمناطق الشبه حضرية والقروية.

وشدد اليزمي في كلمة خلال افتتاح المناظرة على أن المدرسة يجب أن تكون عاملا من عوامل التنمية وتسهر على ضمان التماسك الاجتماعي في خدمة الديمقراطية وحقوق الإنسان، مردفا أن الحق في الولوج إلى التعليم الجيد يعتبر حقا غير قابل للتصرف، وحقا أساسيا وضروريا لتحقيق التنمية بالنسبة لجميع المواطنين دون تمييز بسبب الجنس أو الانتماء الجغرافي أو الاجتماعي.

واعتبر اليزمي غياب المساواة في الولوج إلى التعليم أمرا واقعيا بالنسبة للفتيات القرويات على مستوى التعليم الإعدادي، رغم تسجيل المغرب لتقدم نسبي من حيث عدد المتمدرسين مقارنة مع العديد من الدول المماثلة، مشيرا إلى أن هذه الفوارق لا تتطابق مع حقوق الإنسان بنسبة كبيرة ولا مع مقتضيات ومتطلعات الدستور المغربي الجديد ولا مع الاتفاقيات الدولية التي يسعى المغرب إلى تعزيزها، الشيء الذي يعرقل عملية التنمية البشرية والتنمية بشكل عام، يضيف اليزمي.

ونبه المتحدث، إلى كون هذه الفوارق تشكل في الواقع خطرًا يهدد التماسك الاجتماعي ويمكنها أن تحد من نشأة وتعزيز القيم المشتركة لمواطنيها. داعيا في السياق ذاته، إلى ضرورة المجتمع المغربي، كما جاء في الخطاب الملكي ل 20 غشت 2013، للقيام بمسألة الضمير ارتباطا بقضية التعليم، والتجند بقوة بغية تفعيل الإصلاح وتحديث نظام التعليم الذي يجب،عليه ضمان حق المواطنين في المساواة في الحصول على تعليم جيد.

غفران: حان الوقت لإعطاء الفرصة للكفاءات للمساهمة في الإصلاح

الدكتورة في علم النفس التربوي، مليكة غفران، دعت إلى إطلاق حملات وطنية لإصلاح التعليم والتحسيس بإعطاء المدرسة المغربية الاهتمام الذي تستحق واعتماد شارة باللونين الأخضر والأبيض لهذه الحملات، وأكدت وجود رغبة حقيقية في إصلاح المدرسة العمومية، بالنظر إلى الحب الذي يكنه المغاربة للمدرسة العمومية، والإجماع الموجود على ضرورة الإصلاح.

وقالت غفران إن المغرب خلف الموعد مع التعبئة المجتمعية في محيط المدرسة، بالإضافة إلى غياب دور جمعيات الآباء وغياب الأمهات في هذه الجمعيات، مضيفة أنه حان الوقت لإعطاء الفرصة للكفاءات الجيدة التي يتوفر عليها المغرب في مجال التخطيط للمساهمة في هذا الاصلاح.

ونوهت الباحثة في مجال التربية بالبرامج والاستثمارات والأموال التي تخصص لهذا القطاع، رغم بعض الاختلالات التي يعرفها تدبير القطاع من قبيل الإجراءات الصارمة في امتحانات البكالوريا التي أقدمت عليها الوزارة خلال الموسم المنصرم كالتهديد باعتقال التلاميذ الذي يمس بحق من حقوقهم. مشيرة إلى ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي واستثمار البحوث الجامعية التي « تضل في الرفوف » منها آلاف البحوث في علم النفس التربوي لا تستثمر.

دوبي: الفوارق الاجتماعية في التمدرس احتقار للعدالة التربوية

وتعليقا عن واقع التعليم بالمغرب، أشار الخبير الفرنسي فرنسوا دوبي، إلى أن النظام التربوي لبعض الدول منها المغرب يعتبر حساسا لكون التعليم العالي في مستوى أعلى مما تنتجه المستويات الدراسية الأخرى، هو ما اعتبره ضعف الحكامة واحتقار للعدالة التربوية، التي تنص على تمكين جميع التلاميذ لولوج المجالات والتخصصات التي يستحقونها دون الأخذ بعين الاعتبار وضعهم الاجتماعي وانتمائهم الجغرافي، عكس ما هو عليه الأمر حاليا في العديد من الدول النامية. وأشار دوبي، رئيس شعبة علم الاجتماع والمختبر بجامعة بوردو، إلى كون أغلب الدراسات تؤكد أن أبناء الطبقة البورجوازية أو ذات النفوذ تستفيد من أهمية متميزة ويحصلون على أعلى النقط عكس زملائهم من الطبقات الأخرى. « وهو ما يعد احتقار للعدالة التربوية، منتقدا أيضا الفوارق التي تعتري واقع المدرسة في إطار المساواة بخصوص القطاع العام والخاص وظاهرة المدارس التي لا يدخلوها إلا أبناء الأثرياء، والتي تكرس عند تخرج هؤلاء منطق « الغنى للمجتهد والفقر للكسول».

لكريش : عدم نجاح مسلسل الإصلاح مسؤولية جميع الفاعلين

ومن جانبها تأسفت إلهام لكريش، رئيسة لجنة دعم تمدرس الفتيات القرويات، العاملة في مجال دعم الحق في الولوج إلى التعليم للفتيات بالوسط القروي ومحاربة إقصاء فتيات الأسر المعوزة في المجال القروي، (تأسف) لعدم تحقيق تعميم التعليم خاصة لدى الأطفال في المناطق الشبه حضرية والقروية، منتقدة ما سمته استمرار عجز النظام التعليمي المغربي بشأن ضمان الحق في التعليم للجميع دون أي تمييز بسبب الجنس أو الانتماء الجغرافي أو الاجتماعي.

وبشأن التعليم الأولي قالت المتحدثة إن المغرب يصنف ما قبل الأخير من أصل 11 بلدا في المنطقة المتوسطية إلى جانب موريتانيا واليمن. مشيرة إلى تقرير سابق لليونيسكو صنف المغرب ضمن 21 بلدا يوجد به أسوأ التلاميذ في القسم، إلى جانب موريتانيا ودول أخرى من جنوب الصحراء، « حيث أزيد من 35 بالمائة من التلاميذ لا يستطيعون الوصول إلى القسم الرابع ابتدائي، بالإضافة إلى نسبة الأمية في الكبار التي انتقلت من 42 بالمائة سنة 1994 إلى 56 بالمائة سنة 2011 وهو أضعف نسبة في العالم والعالم العربي.

وأكدت أن حوالي 30 ألف تلميذ يغادرون المدارس سنويا بسبب العجز في المرور من السلك الابتدائي إلى الإعدادي، وهو ما يمثل حوالي نسبة 40 بالمائة من مجموع المنقطعين والمكررين قبل ولوج التعليم الإعدادي والمقدر بحوالي 81 ألف تلميذ سنويا.

واعتبرت لكريش عدم نجاح مسلسل الإصلاح مسؤولية جميع الفاعلين بدون استثناء، مع تباين درجات تحمل المسؤولية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يقتضي إجراء حوار عمومي واضح حول دمقرطة الولوج إلى التعليم الجيد للجميع وفي كل مكان والنهوض بالتنمية البشرية والاقتصادية الملائمة للمغرب. وأكدت المتحدثة على ضرورة تعميم التعليم الأولي، منتقدة المراتب التي يصنف فيها المغرب في هذا المجال والانتشار الواسع لظاهرة الأمية في صفوف الراشدين.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

ربيعة الناصري: "ضرورة ترجمة حقوق الإنسان في المنظومة التربوية"

81 ألف تلميذ لم يتمكنوا من ولوج التعليم الثانوي الإعدادي بسبب الهدر المدرسي أو تكرار السنة

493712

■ فاطمة الزهراء جبور

كشفت إلهام كريش، رئيسة لجنة دعم تمدرس الفتيات أن 30ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، و40%منهم خلال المرحلة الانتقالية بين المستوى الابتدائي والإعدادي، وأن ما يعادل 81ألف تلميذ لم يتمكنوا من ولوج التعليم الإعدادي بسبب الهدر المدرسي أو تكرار السنة"، معتبرة أنه رغم التقدم الذي حققه المغرب، لكن التعليم يظل "غير معمما وغير متساو خصوصا بالنسبة للأطفال في العالم القروي.

وعزت كريش في كلمة لها بافتتاح المناظرة الدولية حول الحق في ولوج التعليم ومحاربة الهدر المدرسي، هذا التراجع إلى عدة عوامل تحول دون تطبيق البرامج التعليمية، وخاصة بالعالم القروي واستمرار ظاهرة الانقطاع عن المدرسة في سن مبكرة، وضعف مردودية برامج المحاربة الأمية الموجهة للكبار والصغار وغير المتمدرسين، والبطء الذي تعرفه مشاريع التربية غير النظامية، كلها عوامل تساهم في الإبقاء على نسبة أمية الكبار في مستوى مرتفع. على حد قولها.

في السياق ذاته أكد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن ظاهرة الأمية لا تبدو مرضا اجتماعيا مكلفا على المستوى الاقتصادي فحسب، بل أيضا عائقا بنيويا يحول دون انتشار ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان وتثبيت الديمقراطية.

وفي حديثه عن الاختلالات وأوجه القصور الرئيسية في المنظومة التعليمية الوطنية، حددتها دراسة قام بها المجلس تحت عنوان " من أجل إعمال متساوي ومنصف للحق في التربية والتكوين، يقول اليزمي، " في المساواة في الولوج إلى التعليم وتأخر التعليم الأولي واستمرار الامية وضعف معدلات مواصلة الدراسة والعجز المزمن على مستوى التعليم العالي وجنينية البحث العلمي وفقدان الجودة وتصور ضيق للتربية بالنظر إلى الحالات العديدة للانقطاع المدرسي والهدر المدرسي.

إلى ذلك دعت توصيات الدراسة، إلى إعادة بناء العرض التربوي الوطني وفق مقاربة مرتكزة على حقوق الانسان بشكل يأخذ بعين الاعتبار الوضعيات الخاصة للأطفال الأكثر عرضة للتمييز والإقصاء كالفتيات القرويات والأطفال في وضعية إعاقة والأطفال المنتمين إلى الأحياء الحضرية الناقصة التجهيز والأطفال بدون مأوى، إلى جانب مأسسة مقاربة حقوق الإنسان كشرط لاعتماد المشاريع والبرامج التربوية".

فيما اعتبرت ربيعة الناصري، عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان، ان إشكالية التربية والتعليم بالمغرب "معقدة"، لأن الأمر لا يتعلق بالنظام التربوي فقط ولكن بالمجتمع المغربي برمته بمختلف شرائحه ومتدخليه، وهذا يقتضي ترجمة لمبادئ حقوق الإنسان التي تحتاج أن يحتضنها المجتمع ويعتبرها مترجمة لقناعاته الأساسية، مستطردة قولها "وهذا لن يتحقق إلا بتحقيق الإجماع التلقائي الثابت حول معانيها ومراميها".

تجدر الإشارة إلى أن المناظرة الدولية التي احتضنتها العاصمة الرباط على مدى يومين، نظمت من طرف لجنة دعم تمدرس الفتيات القرويات، والمجلس الوطني لحقوق الانسان، وبدعم من السفارة الفرنسية بالمغرب، ومؤسسة "هينريش بول"، بمشاركة ممثلي البرلمان وفاعلي القطاع العام والخاص وخبراء وطنيين ودوليين.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لـ"المنعطف"

4937/1-3

خلاصات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان تؤكد على دينامية وتنوع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية

3

الأستاذ ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لـ"المنعطف"

خلاصات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان تؤكد على دينامية وتنوع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية

■ عبدالنبي مصلوحي

قال ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المغرب مطالب بان يتملك الإشكاليات الحقوقية، والى جانبها البنيات التحتية التي تسمح له بتنظيم التظاهرات الحقوقية الدولية الكبرى إذا أراد أن يكون شريكا حقيقيا في النقاشات العالمية حول منظومة حقوق الإنسان واليات متابعتها، في إشارة الى ضعف التجهيزات التي يعرفها المغرب على مستوى اللوجيستيك، من قبيل قصور المؤتمرات التي لا يجب أن يبقى وجودها مقتصرا على مراكش، وإعداد العدد الكافي من المترجمين، مؤكدا في تصريح خص به المنعطف على هامش المنتدى العالمي لحقوق الانسان الذي احتضنته مراكش الأسبوع الماضي، أنه من بين المشاكل التي عرفها المنظمون للنسخة الثانية للمنتدى، غياب العدد الكافي من المترجمين، حيث كان هناك حوالي 100مترجم، في وقت كان الملتقى في حاجة الى ما يزيد عن 120شخص يقوم بالترجمة، معتبرا أن هذا واحدا من المشاكل التي على الدولة الانتباه إليها لضمان انخراط ومشاركة حقيقية في النقاش العالمي حول حقوق الإنسان.

وقال الاستاذ اليزمي بذات الحوار الذي سينشر كاملا بعدد الغد، أن احتضان المغرب للنسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الاسبوع الماضي، يحمل اكثر من دلالة، أهمها ، الاعتراف الدولي بالمسلسل الإصلاحي المغربي،

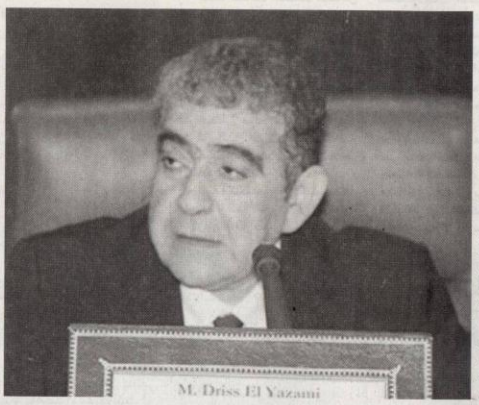

وبدور ومؤهلات المؤسسات الوطنية في تنظيم التظاهرات الدولية الكبرى، مضيفا أنه من الامور التي يمكنها اعتبارها كذلك دالة هو انتوصل الى 42من التوصيات والخلاصات، وكل هذه الأمور تؤكد، حسب رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان على دينامية وتنوع المجتمع المدني المغربي والمؤسسات الوطنية، التي خرجت بتوصيات تطرح اهدافا و إشكالات في المتابعة على المستوى الوطني والكوني.

وعن سؤال حول مستوى المشاركة والتنوع، قال ادريس اليزمي أن المنتدى العالمي لحقوق في مراكش شهد حضور مشاركين من الأمم المتحدة، والمجتمع المدني المغربي والدولي، و خبراء، واليات ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات وطنية وبرلمانات، ومؤسسات حكامة ضد الرشوة، ومؤسسات إعلامية مختلفة...بمعنى، يضيف رئيس المجلس الوطني "سجلت الدورة تنوعا مهما"، مع تاكيده على أن مضامين الرسالة الملكية التي تلاها وزير العدل، طرحت خارطة طريق حقيقية لتوطيد و التاكيد على انخراط المغرب في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان، الى جانب طرحها للوضع الحقوقي العالمي، مع التاكيد على طموح افريقيا ودول الجنوب بصفة عامة، لتلعب دورا مهما في المحفل الدولي لحقوق الإنسان، وهذا يعتبر حسب اليزمي منعطفا تاريخيا في المسيرة الإنسانية والكونية لحقوق الانسان.

غير أن هذا، يقول ادريس اليزمي: "لا يعني اننا انهينا هذا المسلسل، حيث لا ينبغي أن ينسينا هذا الاعتراف ما نشتغل عليه في مجال الاصلاحات...بمعنى اخر لابد من الاستمرار في التصويت على كل القوانين الأساسية من وجهة نظر حقوق الانسان لتوطيد المسلسل الديمقراطي والديمقراطية المغربية، حيث أمامنا تحدي التصويت على قانون المسطرة الجنائية و القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وغيرها.

و أوضح ادريس اليزمي أنه لابد من إيجاد استراتيجية لتقوية المجتمع المدني، قائلا: "هناك بعض الناس يطرحون مشكل التمويل الأجنبي..أنا اظن أن الإشكالية ليست في التمويل الأجنبي الذي يجب أن يكون بطبيعة الحال في إطار القانون، ولكن الإشكالية الحقيقية يجب ان تكون في طرح كيفية تطوير التمويل الوطني ، مشيدا بالادوار التي يقوم بها المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، منوها باشتغاله على مواضيع تتجاوز الحقوق السياسية المدنية، من قبيل حقوق الأطفال، حقوق الفتيات في التمدرس، حقوق المعاقين، حقوق المستهلكين..معتبرا إياها في قلب حقوق الانسان.

> مضامين الرسالة الملكية طرحت خارطة طريق حقيقية للتأكيد على انخراط المغرب في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان

(النص الكامل للحوار في عدد الغد)

الملتقى الثاني لمنتدى الشباب بالداخلة يناقش دور الرأسمال اللا مادي في تنمية الصحراء و يكرم رؤساء اللجن الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الصحراوية

98744/6

انطلقت يوم الخميس بمدينة الداخلة، فعاليات الملتقى الثاني لمنتدى الشباب المغربي للألفية الثالثة، الذي يمثل أول تظاهرة تدخل في إطار الجامعة المفتوحة للداخلة منذ إنشائها بحر السنة الماضية، والذي ينظم تحت الرعاية السامية لجلالة الملك بعنوان «تنمية الأقاليم الجنوبية، الموقع الحالي والدور المستقبلي للرأسمال غير المادي. ويقام الملتقى» بشراكة بين منتدى الشباب المغربي للألفية الثالثة وجمعية الدراسات والأبحاث للتنمية، وفي هذا الصدد قال إدريس الكراوي منسّق اللجنة المنظمة للملتقى في الكلمة الافتتاحية إنّ اختيار موضوع تنمية الأقاليم الجنوبية يأتي في سياق التطورات التي تعرفها قضية الوحدة الترابية للمغرب، معتبراً أن الموضوع «يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمسار التنموي الذي تشهده الأقاليم الجنوبية وأضاف أنّ قضية الوحدة الترابية ستعرف تطورات عميقة على أكثر من صعيد

وهو ما يتطلب من الشباب المغربي يقظة وتعبئة والتزاما وتجندا جماعيا ليكون في مستوى التحديات التي تنتظر المغرب في هذا الصدد.».

وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، الحسن الداودي، اعتبر، في كلمة له بالمناسبة، الرأسمال اللا مادّي «إشكالية كبيرة لم يستفد منها المغرب كعنصر أساسي للتنمية الاجتماعية».

وتحدّث الداودي عن الاضطرابات التي يشهدها العالم العربي، قائلا إنّ المغرب يتميّز باستقرار أفرزته التعددية التي سادتْ فيه منذ الاستقلال، والالتفاف حول المؤسسة الملكية.

و في ختام كلمته أعلن الداودي عنْ فتح الأظرف المتعلقة بصفقة ببناء المدرسة الوطنية للتجارة و التسيير بالداخلة و الذي سيتم يوم الاثنين 8 دجنبر الحالي لتستقبل المدرسة أول دفعة من الطلاب خلال شهر أكتوبر المقبل. .

من جانبه، قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إنّ تحقيق التنمية يرتبط بعدد من الشروط الأساسية، منها صيانة كرامة الإنسان وتأهيل حقوقه الأساسية، وإيلاء الأهمية الكبرى للإشكالية الثقافية والنهوض بها، ومنها الثقافة الحسانية.

فضلا عن ذلك -يُضيف اليزمي- يستدعي تحقيق التنمية مركزيّة قضية المساواة والمناصفة، داعيا إلى اتخاذ نموذج الأقاليم الصحراوية في إعطاء المرأة مكانتها، نموذجا يحتذى به على الصعيد الوطني.

أمّا الأساس الرابع الذي قال اليزمي إنه ضروري لتحقيق التنمية، فيتعلق بمركزية قضية الشباب، التي اعتبرها إشكالية لا زالت تنتظر الجواب المركزي والمنسجم، لكونها ليست قضية قطاع وزاري، بل لا بد من اعتماد مقاربة تشاركية لمعالجتها».

فليب كليرك، رئيس الجمعية الدولية الفرانكفونية للذكاء الاقتصادي، قال من جانبه إنّ الجامعة المفتوحة للداخلة، تعتبر قناة للحوار بين المغرب وإفريقيا من جهة، وبين أوربا وباقي بلدان العالم من جهة أخرى، مضيفا «نحن في الجمعية الفرانكفونية نتابع عن قرب ما تقومون به في مدينة الداخلة من أجل إرساء النموذج التنموي في المغرب، ونحن معجبون بالنموذج المتبع، وبطريقة إشراك المجتمع المدني في النموذج التنموي بالمنطقة».

و في كلمته ذكر رئيس منتدى الشباب المغربي للألفية الثالثة محمد فهد الباش، إنّ المفهوم الجديد للرأسمال غير المادي يطرح نفسه ويدعو إلى شرحه وتكوين فكرة واضحة حوله، وتحديد الواجهات التي يجب الاشتغال عليها، وتسخير الإمكانات لتحقيق تنمية مستدامة، وأضاف أنّ الشباب المغربي واعٍ بالتحولات العميقة التي يشهدها المغرب.

وسيتمخض عن أشغال المنتدى الثاني لمنتدى الشباب المغربي للألفية الثالثة، حسب منسق اللجنة المنظمة، إدريس الكراوي، تقرير سيتم إدراجه ضمن النقاش الوطني حول الرأسمال غير المادّي ودوره في إنتاج الثروة، وأضاف «هذا تحدّ ورهان يجب أن نرفعه حتى تساهم الجامعة في الحوار الوطني بهذا الخصوص. و في ختام الندوة الافتتاحية للملتقى تم تكريم رؤساء اللجن الجهوية الثلاث لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية لما أنجزوه في إطار ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في تلك الجهات.».

"مأساة حقوقية" في المكتب الوطني للسكك الحديدية

أنس العمري:

وجهت المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية سؤالا عاجلا إلى رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، ووزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، طرحت فيه سبب استمرار استثناء ملفها في المجال الحقوقي.

وأكدت المنظمة، في بيان لها توصلت "كود" بنسخة منه، والذي أصدرته تزامنا مع تخليد العالم ذكرى الإعلان عن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، التي تصادف 10 دجنبر من كل سنة، أن "الواقع الحقوقي لأعضاء المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية يظل قاتما ومريرا، بعد أن فضلت إدارة المكتب الوطني للسكك الحديدية، لغة الإقصاء والتضييق عن الحق في الانتماء والممارسة النقابية، لأن المنظمة انتهجت خطا تصحيحيا للمشهد النقابي السككي، يقوم على النقد البناء والصريح خدمة للقطاع والمستخدمين على حد سواء".

وأضاف البيان "هؤلاء لم يستسيغوا انتقاداتنا النقابية الصريحة، فلم يتحلوا بالجرأة الأخلاقية الكافية للاعتراف بأخطائهم بعد أن أثبتت الممارسة العملية صحة أطروحاتنا"، وزادت مفسرة "كان من نتائج هاته السياسية الإقصائية في المجال الحقوقي، وطرد قسري للكاتب العام من العمل، وتنقيل تعسفي لأحد عشر من أعضائها وقيادييها إلى مناطق نائية، بعيدا عن أطفالهم وذويهم، وحرمانهم من أبسط حقوقهم القانونية: التنقيط السنوي، الإجازات النظامية، الحق في الترقية والتكوين، مراكز الراحة، الوثائق الإدارية. ناهيك عن إلصاق تهم ملفقة ترتبت عنها عقوبات مجحفة".

وجاء في البيان أيضا "رغم أن السيد المدير العام أصدر أوامره لوضع حد لهذه المأساة الحقوقية، إلا أن المسؤولين عن هذا الملف، اختاروا السير في نفس المسار السابق اتجاه المنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية".

http://goud.ma/%D9%85%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%83-%D8%A7%D9%84-109929/

ربيعُ الكرامَة النّسائي يُطالب بالمسَاواة المُطلقة بينَ النّساء والرّجال في مسيرَة إحتجاجيّة بالرّباط

الرباط/خالد ديمال

نظمت تنسيقية الجمعيات النسائية والعديد من التحالفات والشبكات والجمعيات ذات الإهتمام، مسيرة إحتجاجية بالعاصمة الرباط بعد زوال يوم السبت 6 دجنبر 2014، إنطلقت من باب "الأحد" مرورا عبر شارع محمد الخامس، في منعطف دائري بإتجاه مبنى البرلمان وصولا إلى وزارة العدل. وقد حضر المسيرة المذكورة عدد من الوجوه الحقوقية والجمعوية والسياسية المعروفة، من أمثال الوزيرة السابقة نزهة الصقلي، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، ورئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان محمد النشناش، ورئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان محمد الهايج، والمناضلة الحقوقية الأممية خديجة الرياضي، ورئيس منظمة حريات الإعلام محمد العوني، وغيرهم كثير.

المسيرة حملت عددا من الشعارات التي رددها المحتجون والمحتجات، والتي شددت على ضرورة المساواة بين النساء والرجال في جميع الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية، والإجتماعية والبيئية والثقافية واللغوية خاصة وأن بعض المحتجات كنَّ يرفعن أعلاما وأزياءً أمازيغية، كما رفعن شعارات باللغة الأمازيغية، وإستحضرن في ذات الآن التمييز بسبب الجنس الذي طالبن بحظره، وإقرار المناصفة في جميع المسؤوليات ومراكز القرار. حيث كشفن عن غياب العدالة الجنائية وإفتقادها بالنسبة للمواطنات المغربيات خاصة منهن النساء ضحايا العنف. كما طالبن في ذات المسيرة، بالمساواة المطلقة بين النساء والرجال، من خلال العمل على إخراج هيئة المناصفة إلى حيز الوجود، وبالتغيير الجذري والشامل للمنظومة القانونية المغربية، خاصة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، وكذلك إخراج قانون شامل لمناهضة العنف ضد النساء.

هذا، وبعد وصول المسيرة إلى مبنى وزارة العدل، قدمت النساء المحتجات عددا من الشهادات التي كشفت عن حالات التعنيف الزوجي الذي تعرضن له على أيدي أزواجهن أو أقربائهن، وكذا شهادة نساء سلاليات طالبن بالمساواة في الحصول على نصيبهن من الإرث السلالي. كما سجلت الهيآت والمنظمات المحتجة، في رسالة موجهة إلى وزير العدل مصطفى الرميد، قرأتها منسقة ربيع الكرامة، (سجلت) غياب الإرادة السياسية في القطع مع التردد والتماطل الحاصل في إعتماد تشريعات تحمي النساء من العنف، وتناهض التمييز وتضمن المكانة التي يتعين أن تحتلها قضايا النساء ضمن السياسات العمومية، وكذا ضمن البرنامج الحكومي طبقا للمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، ولروح الدستور المغربي ونصّه، تخلص ذات الرسالة.

http://www.larachenews.com/news8901.html

Why Not Send Development Aid to the Western Sahara?

I spent the last week of November in Morocco in order to attend the Second World Human Rights Forum, an international confab of NGOs working on issues ranging from indigenous language rights, to countering child abuse, to labor issues, to women's education, to combating torture and providing restitution to its victims.

The Moroccan Association of Human Rights which, contrary to the reporting of Al Jazeera, is a somewhat obscure group, boycotted (after first demanding and receiving an invitation) the event in protest of, well, it's never clear when it comes to the Moroccan Association of Human Rights. Yet the fact of the matter is that while far from perfect, Morocco has made great strides in respect for human rights since King Mohammed VI assumed the throne upon his father's death fifteen years ago. Morocco is the only country, for example, to host a truth and reconciliation committee–with testimony on television no less–without first having regime change. That Mohammed VI encouraged such a process, in effect airing his own father's dirty laundry, highlights sincerity.

When it comes to language and indigenous rights, Morocco has also been doing the right thing. The Berber language Tamazight is now official, and buildings and documents outside Berber areas now sport it and its distinctive alphabet next to Arabic and French. Berbers also display their own flag, a privilege indigenous groups elsewhere in the Arab world (except in post-war Iraq) and Iran cannot do.

In the Western Sahara, too, the Moroccan government has done the right thing. While Algeria and some other countries dispute Moroccan suzerainty over the Western Sahara, a colonial territory with historic links to Morocco which Morocco occupied upon the Spanish withdrawal, the Moroccan government has flooded the region with resources to spark its economy and provide better schooling, housing, and other infrastructure than is available in much of the rest of country. This coming year, Morocco will begin implementing its regionalization plan, effectively giving the Western Sahara local autonomy, and setting the stage for greater regional autonomy throughout the diverse country.

To support Morocco's success as it moves forward, the United States should begin providing development assistance directly to the Western Sahara. Traditionally, the United States has avoided doing so because of disputes over the Western Sahara's status, but U.S. policy now embraces Morocco's suzerainty over an autonomous Western Sahara. There is no legal impediment to providing development aid to the region, one which I was fortunate to visit a year ago. The irony of the current situation is that the United States essentially aids one side of the dispute—Sahrawi refugees stuck in Algerian refugee camps—through the donations the United States makes to the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees and the World Food Program. And yet, USAID refuses to provide assistance to support those refugees who have escaped their Algerian and Polisario captors and decided to return to the Western Sahara. It should be the policy of the United States to end refugee crises, rather the perpetuating them.

The biggest problem the Western Sahara now faces is capacity. The region will soon do far more to govern itself, but the managerial and bureaucratic class in the region has little to no experience doing so. American aid to develop real managerial capacity and build up the independence and autonomy of civil society could be crucial. And Morocco would welcome it. So would the Sahrawis living in Moroccan Western Sahara. How sad and short-sighted it is, then, that rather than assist the one regional state that is stable and secure, has listened to the international community, and is doing the right thing, the United States seems intent on turning its back on an opportunity to make permanent Morocco's progress and provide a base and a model for local autonomy which could expand stability and democracy well beyond Morocco's borders.

http://www.commentarymagazine.com/2014/12/08/why-not-send-development-aid-to-the-western-sahara/

نساء المغرب يتظاهرن لتسريع إصدار قوانين تنهي التمييز ضدهن

مسيرة نسائية تنطلق تزامنا مع الحملة الدولية للقضاء على العنف ضد المرأة تندد بتأخر الحكومة في إصدار قوانين تحمي النساء.

دعوات لاحترام بنود الدستور المغربي التي تكفل المساواة بين الجنسين

الرباط– تظاهرت مئات المغربيات السبت الماضي، للمطالبة بوقف العنف ضد المرأة والإسراع بإصدار قوانين تنهي التمييز، وذلك تجاوبا مع حملة "الفكرة البرتقالية" الدولية التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة.

ودعا الأمين العام بان كي مون إلى حملة دولية للقضاء على العنف ضد المرأة مرتديا ربطة عنق برتقالية اللون.

وانطلقت الحملة في 25 نوفمبر لتنتهي في العاشر من الشهر الحالي في الذكرى 68 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتجمعت نحو 1000 إمرأة مساء السبت قرب "باب الأحد" في الرباط، حاملات أعلاما وبالونات برتقالية، قبل السير باتجاه البرلمان رافعات شعارات منددة بالعنف ضد المرأة و"تأخر الحكومة" في إصدار قوانين تحمي النساء.

وقالت خديجة الروكاني المنسقة الوطنية لـ"ائتلاف ربيع الكرامة": "هذه المسيرة الوطنية جاءت بعد ثلاث سنوات من إقرار الدستور ومجيء هذه الحكومة، وما زال هناك تلكؤ في تطبيق الدستور وإصدار قوانين من شأنها أن تحمي النساء من العنف، وتناهض التمييز". وحسب النسخة الأولية لمشروع قانون لمناهضة العنف ضد النساء، من الممكن أن يحكم بالسجن 25 عاما، على مرتكب العنف ضد المرأة كما يركز بشكل غير مسبوق على "التحرش الجنسي"، بحيث يمكن أن تصل العقوبة إلى السجن ثلاث سنوات.

من جهته، قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان: "لا يزال هناك تمييز ضد المغربيات على عدة مستويات، لهذا نص الدستور على إنشاء هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز".

وتنص المادة 19 من الدستور على أن "يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

وتلزم الدولة نفسها بأن "تسعى إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء. وتحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز".

http://www.alarab.co.uk/?id=39946

تباها يحقق الإجماع في حياته ومماته...صور

حزن كبير ذلك الذي يخيم على منزل رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، الذي يعرف منذ ساعات الصباح الأولى توافد المعزين في وفاة وزير الدولة عبد الله بها.

وحج إلى بيت رئيس الحكومة معزون من كافة الأطياف السياسية، حيث حضر كل من ادريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي والقياديين في نفس الحزب عبد الواحد الراضي ومحمد اليازغي الذي حل بالمنزل برفقة نجل أحمد الزايدي، إلى جانب مولاي اسماعيل العلوي رئيس المجلس الوطني لحزب التقدم والاشتراكية، بحضور وزراء الحزب وباقي وزراء الحكومة.

إلى ذلك حضر إلى بيت ابن كيران أيضا كل من رئيس المجلس الأعلى للتعليم عمر عزيمان والمؤرخ حسن أوريد، ورئيس المجلس الأعلى للحسابات ادريس جطو، والجنرال حسني بنسليمان، إلى جانب كل من ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان والمحجوب الهيبة ورجل الأعمال ميلود الشعبي.

كما كان لافتا حضور قيادات بارزة من جماعة العدل والإحسان ممثلة في كل من نائب امينها العام والناطق الرسمي باسمها فتح الله أرسلان والقيادي محمد المتوكل رئيس الدائرة السياسية للجماعة ومحمد الحمداوي.

كما حضر ممثلون عن البعثات الديبلوماسية في المملكة، كان آبرزهم السفير الأمريكي في الرباط دوايت بوش.

http://www.alyaoum24.com/238878.html

جدل الحقوق بين المقاييس الكونية والسّجالات المغربية

انفض أضخم تجمع عالمي لحقوق الانسان نظم مؤخرا في مراكش دون أن يلتئم الخدش الذي أحدثته جمعيات ومنظمات حقوقية مغربية ذات سمعة عالمية بمقاطعتها للتجمع وبرنامجه الرسمي الذي امتد على مدى أربعة أيام (من 27 الى 30 نوفمبر 2014).

في أجواء مُمطرة، وعلى إيقاع فيضانات وسُيول ضربت مناطق مختلفة من البلاد وراح ضحيتها العشرات، عُقدت الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان، بمشاركة أكثر من 6 آلاف شخصية سياسية وناشط حقوقي وجمعوي أتوا من 100 دولة ليناقشوا مختلف القضايا والإنشغالات الحقوقية الكونية، وإتاحة الفرصة لمختلف هؤلاء الفاعلين للتداول حول تسريع الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان والاجيال الجديدة لحقوق الانسان.

في الأثناء، كانت أصوات الجمعيات والمنظمات المحتجة أو المقاطعة للمنتدى (المقلقة للسلطات منذ عدة سنوات) الإيقاع الأعلى صوتا في التجمع، لكنها الأصوات التي سُجّل ارتفاعها أيضا لصالح المنتدى ومُنظميه، بل قدمته السلطات برهانا على المدى الذي وصلته الحريات بالمغرب، بعد الحقبة المعروفة بـ "سنوات الرصاص" أو "سنوات الجمر"، المرموز لها في سجون ومعتقلات أبرزها معتقل تزمامارت وما خلفته وراءها من آلاف الضحايا والمختفين.

جمعيات مغربية مُقاطعة

بموازاة ذلك، أعلنت ثمان هيئات ومنظمات حقوقية (وهي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان والعُصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان وجمعية الحرية الآن وجمعية التضامن والدفاع عن الحريات والحقوق بمراكش وجمعية أطاك المغرب وجمعية العقد العالمي للماء بالمغرب)، وهي منظمات غير حكومية تتمتع بمصداقية دولية مقاطعة المنتدى بسبب ما اعتبرته "تضييقا غير مسبوق على الحريات العامة وحقوق الإنسان في المغرب"، واحتجاجا على "التعامل الإرتجالي وغير الشفاف في الإعداد للمنتدى".

وأشار بيان صادر عن الجمعيات الحقوقية المقاطعة لمنتدى مراكش إلى أنها "حرصت من خلال مشاركتها في اجتماعين عُقدا مع الهيئة التحضيرية للملتقى على إبراز حسن النية والرغبة في المشاركة واعتبار المنتدى فرصة لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب بالرغم من التحضير الأحادي ولبرنامجه الانفرادي من طرف الدولة"، على حد زعمها..

شكوى التهميش لم تقتصر على هذه المنظمات والجمعيات، حيث أعربت الأوساط الرسمية المغربية بدورها عن انزعاجها من استبعاد المجلس الوطني لحقوق الانسان (هيكل رسمي) للحكومة (تحديدا لوزارة العدل والحريات) كطرف مشارك بالإعداد بل تجاهلها في ترتيبات المنتدى وحتى محاولة تغييبها والأحزاب المشاركة فيها عن الانشطة وورشات إن البعد الوطني لاحتضان المغرب للمنتدى وايجابيات هذه المبادرة وضرورة إنجاحها، دفع الحكومة إلى " :swissinfo.chالعمل التي نظمت. وقال مسؤول حكومي كبير لـ كتم غيظها من هذا الإستبعاد".

الجمعيات الحقوقية اشترطت لحضورها "ضرورة تنقية الأجواء بين الجمعيات الحقوقية والدولة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وفي مقدمتهم أولئك الذين صدرت لصالحهم قرارات لفريق العمل الأممي المعني بالإعتقال التعسفي الذي يُطالب الدولة المغربية من خلالها بإطلاق سراحهم.

من جهة أخرى، اتهمت الجمعيات السلطات العمومية بـ "الإصرار على نهج سياسة التضييق على الجمعيات الحقوقية بحرمانها من استعمال الفضاءات العمومية، ومنع أنشطتها واتهامها من طرف وزير الداخلية بالإساءة لسمعة البلاد، وخدمة أجندة أجنبية"، وأكدت أنها قررت المقاطعة "نظرا لتردي أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب، ولإدانتها لسياسة السلطات العمومية التي تستهدف العمل الحقوقي، والتضييق الممنهج على أنشطة الجمعيات الحقوقية بمنعها من استعمال الفضاءات العمومية"، وأعلنت عن مساندتها إلى "مبادرة التنسيقية المحلية للدفاع عن الحريات والحقوق في مراكش بخصوص الأنشطة المقررة كمشاركة بديلة على هامش المنتدى العالمي لحقوق الإنسان".

من ناحيتها، قالت جمعية أطاك المغرب إنه "لا مصداقية لمنتدى عالمي لحقوق الإنسان تشارك فيه المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التي تملي سياسات اقتصادية واجتماعية "نيو ليبرالية"، تدمر حقوق الشعوب وتشارك فيه حكومات تعمل على تطبيق هذه البرامج، وتديم تخلف بلدانها، وتحكم على مواطنيها بالبؤس والحرمان"، حسب رأيها..

http://www.albawaba.com/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%91%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-630169

في المقابل، اعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن "المقاطعين للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، ورغم محدودية عددهم، فإنهم فوتوا على أنفسهم فرصة المشاركة الفاعلة في فعاليات هذا المنتدى، بما في ذلك إنجاز الأنشطة المقترحة من طرفهم في إطار الأوراش المسيرة ذاتيا، وربط علاقات مع الدينامية الحاضرة". وقال الصبار: "إن الإئتلاف المغربي لجمعيات حقوق الإنسان بالمغرب (ائتلاف واسع من بين مكوناته العصبة والجمعية المغربية لحقوق الإنسان) شارك في فعاليات المنتدى بتنظيم ندوة حول دور المجالس الوطنية في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان".

الصبار أوضح أيضا أن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يختلف تماما من حيث الطبيعة والوظائف والأدوار عن المنتديات الإجتماعية التي تزاوج ما بين النقاش والجد والتفاعل والتظاهر والإحتجاج ورفع العرائض، وغير ذلك من أشكال الإحتجاج التي لا تخلو من إشارات سياسية. وأضاف أن المنتدى هو في نهاية المطاف "منتدى للحوار والتفكير الجماعي وتقييم المسارات الكبرى، والتفاعل الهادف مع الانشغالات العالمية المشتركة"، أي أنه يشكل فضاء دوليا لتبادل المعارف والمعلومات والمهارات، ما يعني أنه "منتدى معرفي وعلمي وتكويني حسب برمجة ضمت أكثر من 40 ورشة موضوعاتية، وكان المنتدى مفتوحا إزاء كل الفعاليات الحقوقية والجمعوية المحلية والجهوية والقارية والعالمية".

المحتجّون والإحتجاجات.. ممارسة ديمقراطية

وفي ساحات واسعة في مركز القرية أو في باب اغلبو، حيث القاعة الرئيسية للمنتدى، وعلى مدى ساعات الإشتغال (ندوات أو ورشات عمل أو محاضرات)، كان العشرات من النشطاء المحتجين (سواء كانوا ينشطون في المنظمات أو ضمن الهيئات المقاطعة أو تلك المشاركة بتحفظ أو بحماس)، وفي إطار ما أسموه "منتدى الإحتجاجات" يجُولون مرددين شعارات تندد بقمع هنا لهذه الفئة المجتمعية أو تلك، او احتجاجا على هذه السياسة أو تلك.

كان هناك ما يُشبه "التواطؤ" الواضح بين المحتجين والمسؤولين.. فالمحتجون يُريدون إسماع أصواتهم، التي كانت يُمكن أن تضيع وسط ضوضاء المنتدى وعشرات الأوراش المفتوحة حول العديد من القضايا وأصوات مئات المتدخلين، ويعتقدون بأن مقاطعتهم ومن ثم احتجاجهم بالتظاهر في ساحات المنتدى وأمام القاعات ستؤدي إلى أن يكون صوتهم أكثر تاثيرا، مع إدراكهم بأن الأصوات المعارضة والمحتجة تلقى تعاطفا أكبر مقارنة بالأصوات الموالية.

في المقابل، وجدت السلطات الرسمية في أصوات المقاطعين واحتجاجاتهم، ورقة تؤكد أن البلد مُؤهل وعن جدارة لاحتضان هذا التجمع الكوني، بل أكبر تجمع عالمي لحقوق الانسان، بل دليلا بشهادة كل المدافعين عن حقوق الانسان، على أنه أضحى بلدا يُمكن أن يُوصف بانه ديمقراطي وأن هامش الحريات فيه بات واسعا، حتى وإن أبقت التقارير الدولية، وبعض الثغرات القائمة هنا وهناك، سؤال حقوق الانسان بالمغرب مطروحا، فيما تُسابق الدولة المغربية الزمن من أجل تقليص مصداقية هذه التقارير.

في الواقع، تُدرك السلطات المغربية منذ عقد ونيف أن مسالة حقوق الإنسان أصبحت موضوعا رئيسيا في أجندة العلاقات الدولية، وأن المنظمات الحقوقية الكبرى (كالعفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وغيرها) تلعب دورا بارزا في بلورة واعتماد القرارات الحقوقية الدولية التي تحمل في طياتها انعكاسات جدية، كما تعلم بأن تكتلات إقليمية كبرى مثل الإتحاد الأوروبي باتت تربط الإتفاقيات بمدى احترام حقوق الإنسان.

رسائل إيجابية... وانتظارات كبيرة

هناك أيضا ارتباط مسألة حقوق الانسان مغربيا بنزاع الصحراء الغربية التي استطاعت جبهة البوليساريو من خلال الإنتهاكات المرتكبة من طرف الدولة المغربية أن تحقق مكاسب دبلوماسية وسياسية هامة، لذلك حرصت الرباط عشية احتضان الملتقى على توجيه رسائل عديدة ترمز لمنهج جديد في التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان، فأعلنت الإنضمام التام إلى الإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، فيما أدانت محكمة بالرباط الدولة لمنعها نشاط لجمعية حقوقية، وأقدمت محكمة أخرى على إلغاء حكم صدر ضد صحافيين.

وعلى الفور، تلقى المغرب هدية من بودلير ندونغ إيلا، رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (مقره جنيف) الذي وصف إيداع المغرب لوثائق التصديق على البروتوكول الإختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بـ "التقدم الملحوظ"، منوها بالإنجازات التي حققتها المملكة في مجال حقوق الإنسان عموما. ويبدو أن هذه الهدية كانت ضرورية للمغرب بعد إصدار الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تقريرا بعنوان "ورش العدالة في المغرب: إصلاحات أساسية لكن غير كافية لحماية حقوق الإنسان" سلط الضوء على الوضعية الحقوقية في المغرب وانتقد العديد من الممارسات المناهضة لحقوق الإنسان.

إجمالا، كانت الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان، امتحانا حقيقيا للمغرب، سواء تعلق الأمر بتحسين صورته الحقوقية أو بقدرته على تنظيم وضبط تجمّع بشري لوفود وشخصيات من عشرات البلدان (حوالي 100) يحملون كل الإيديولوجيات والأفكار الإنسانية والرؤى الإجتماعية والمواقف السياسية، من أقصى اليمين الى اقصى اليسار، يلتقون ويتناقشون، ويسمعون هتافات احتجاج ضد الدولة المضيفة على مدى أربعة أيام. ومع أنه يُمكن القول بأن التظاهرة نجحت لكنه نجاح يبقى رهين مُمارسات المستقبل، لان احتضان مثل هذه المنتديات يُحسّن الصورة لكن الأساس يبقى مضمون الصورة وما تحتويه.

إعلان مبادئ مراكش لحماية الصحفيين

تبنى المشاركون في لقاء دولي حول حماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب، نظمته النقابة الوطنية للصحافة المغربية والفدرالية الدولية للصحفيين، يوم 28 نوفمبر 2014 في إطار جلسات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش مشروعا أوليا لإعلان مبادئ مراكش لحماية الصحفيين الذي سيُشكل "النواة الرئيسية لإستراتيجية عمل تهدف إلى تعزيز وضمان حماية كاملة للصحفيين في العالم".

ومن بين أهم المبادئ التي تضمنها "إعلان مراكش" اعتبار حماية الصحفيين ضرورة لدعم حقوق الإنسان والنهوض بها، واعتبار أن الحكومات مسؤولة على ضمان اشتغال الصحفيين بلا خوف أو تهديد أو إهانة وأن لا يتعرضوا لانتهاك حقوقهم من قبل الدول (ضمانا للحق في حرية التعبير حسب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وأنها مسؤولة كذلك على حماية حقوق الصحفيين، واعتبار الصحافة خدمة عمومية واعتبار الإعتداء على الصحفيين هجوما على المجتمع برمته.

شدد الإعلان أيضا على أهمية الدفاع عن حرية الصحافة والصحافة الحرة وعلى ضرورة وضع تشريعات وقوانين تضمن حماية مصادر معلومات الصحفيين وأهمية توفير الظروف اللائقة لاشتغال الصحفيين وتجريم أي اعتداء على الصحفيين، بنص تشريعي، حتى وإن كان هذا الإعتداء لفظيا.

ف الإعلان كذلك على أن "جدوى وفعالية الآليات والإتفاقيات والإعلانات الدولية رهين بتفعيلها عل المستوى الإقليمي والوطني والمحلي"، داعيا الصحفيين إلى "إدراك وتحمل مسؤولياتهم واحترام أخلاقيات المهنة".

العلمي و بيد الله واليزمي يسعون لتعزيز تبني المقاربة الحقوقية في عمل مجلسي البرلمان

يوقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين يوم الأربعاء 10 دجنبر 2014 بمقر البرلمان، مذكرتي تفاهم تهمان تعزيز تبني المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في عمل المؤسسة البرلمانية، وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ66 لليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وترمي هاتان المذكرتان، اللتان تستمدان روحهما من مبادئ بلغراد حول العلاقة بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة سنة 2012، إلى أخذ المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان بعين الاعتبار في مجالات التشريع ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية.

وحسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الانسان، تنص مذكرتي التفاهم على استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال أخذ المقاربة الحقوقية بالاعتبار في عملية التشريع وملاءمة النظام القانوني الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، بالإضافة إلى استشارته في مجال دراسة أثر مشاريع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والموجودة قيد المصادقة على المنظومة القانونية الوطنية وعلى التزامات المملكة في مجال حقوق الإنسان.

وفضلا عن استشارة المجلس في مجال تقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، تهم المذكرتان إعداد إستراتيجية مشتركة لمتابعة التوصيات التي تقدمها الآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان ودعم المجلس لعمل الدبلوماسية البرلمانية وتعزيز قدرات الفاعلين المعنيين في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة مشتركة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وسيجري توقيع مذكرتي التفاهم بين السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكل من السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، والسيد محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، وذلك يوم الأربعاء 10 دجنبر 2014 بمجلس النواب.

http://bledna.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%88-%D8%A8%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%B9%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2/

فلكي مصري يتواصل مع كائن فضائي ويؤكد أن قادة العالم زواحف متحولة (فيديو)

أكد عبد اللطيف لوديي الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، اليوم الثلاثاء، أن مشروع القانون رقم 13-108 المتعلق بالقضاء العسكري، يشكل خطوة رائدة في مسار إصلاح العدالة بالمملكة.

وأوضح لوديي، في معرض تقديمه لمشروع القانون أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمجلس النواب، أن الأمر يتعلق ب خطوة رائدة ونقلة نوعية في مسار إصلاح منظومة العدالة للمملكة التي نادى بها الملك محمد السادس.

وأبرز أن المشروع يعد أيضا لبنة جديدة ومبادرة ملكية شجاعة تنضاف إلى صرح الإصلاحات القانونية والحقوقية الرائدة التي تترجم تقدم المملكة بخطى ثابتة على طريق تعميق ثقافة حقوق الانسان ودولة الحق والقانون وتعزيز المسلسل الديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب.

وأكد الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني أن مشروع القانون يهدف إلى إصلاح عميق وشامل لقانون القضاء العسكري الصادر سنة 1956، من أجل ملائمة أحكامه مع مضامين الدستور وقوانين المملكة الهادفة إلى تعزيز مقومات قضاء مستقل ومتخصص ضامن للحقوق والحريات، يراعي خصوصيات المهام النبيلة الملقاة على كاهل القوات المسلحة الملكية وما تستوجبه من تضحية واستعداد دائمين للدفاع عن الوطن ومؤسساته الدستورية.

وشدد على أن هذا الإصلاح العميق والشامل يعتبر نتيجة دراسة جادة وعميقة شاركت فيها إلى جانب قطاع الدفاع الوطني، كل من وزارة العدل والحريات والأمانة العامة للحكومة، مبرزا أنها تعكس بصدق ما تعرفه المملكة من طفرة كبرى على مستوى تعزيز حقوق الانسان، وإرادة قوية لصيانة الحقوق والحريات الفردية والجماعية تجسيدا لدولة الحق والقانون وكذا احترام مبادئ المواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها أو صادقت عليها بلادنا .

وأضاف عبد اللطيف لوديي، أن هذا المشروع يهدف أيضا إلى الاستجابة للحاجة الماسة لملائمة قانون القضاء العسكري مع المنظومة القانونية الوطنية من جهة والتنظيم الحالي للقوات المسلحة الملكية ومهامها الجديدة داخل وخارج أرض الوطن من جهة أخرى.
كما أشار إلى أن المشروع يواكب ورش إصلاح منظومة العدالة الذي أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس عن انطلاقته في خطابه السامي الذي ألقاه يوم ثامن ماي 2012 بمناسبة تعيين أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.

وسعيا وراء تحقيق هذه المرامي، يضيف الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، فقد تم تبني مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات المميزة التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي قدم إلى الملك محمد السادس في مارس 2013 وتراعي بالأساس المرجعيات الحقوقية وما راكمه العمل القضائي المغربي من اجتهادات قضائية ، وآخذا بعين الاعتبار الثوابت الوطنية والتطورات التي عرفتها المملكة على جميع الاصعدة.

واستعرض عبد اللطيف لوديي بهذه المناسبة أهم مضامين مشروع هذا القانون، والتي تشمل بالخصوص التنصيص على عدم عرض المدنيين أمام المحكمة العسكرية وتقليص كبير في اختصاصها النوعي والشخصي ليبقى منحصرا وقت السلم في البت في الجرائم العسكرية المقترفة من طرف العسكريين وشبه العسكريين.

https://newhub.shafaqna.com/AR/ma/8647728

المغرب يُسلم 6700 بطاقة إقامة لمهاجرين غير شرعيين

قال أنيس بيرو الوزير المُكلف بالمغاربة المُقيمين بالخارج وشئون الهجرة، إن المغرب سلم منذ بدء عملية تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين غير الشرعيين مطلع السنة الجارية، حوالي 6701 ألف بطاقة إقامة لمهاجرين غير شرعيين يقيمون على أراضيه.

وأشار الوزير المغربي، في جوابه على أسئلة نواب برلمانيين في جلسة عمومية لمجلس النواب (الغرفة الأولى بالبرلمان المغربي)، اليوم الثلاثاء أن السلطات المغربية تسلمت حوالي 24 ألف طلب لتسوية الوضعية القانونية من مهاجرين غير شرعيين ينتمون لـ112 جنسية يتواجدون على أراضيها، حسب وكالة الأنباء المغربية.

وشدد وزير الهجرة المغربي أن عملية تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين غير الشرعيين في المغرب، والتي انطلقت في بداية العام الجاري، "تتم في ظروف جيدة"، وأن برنامج إدماج هؤلاء المهاجرين في المجتمع المغربي "شامل" و"يحرص على أن يغطي مختلف الجوانب التربوية والثقافية والصحية".

وكان المغرب قد أعلن نهاية السنة الماضية، عن عزمه تسوية وضعية حوالي 850 من طالبي اللجوء بالبلاد، والمعترف بهم من قبل ممثلية المفوضية العليا للاجئين والسلطات المحلية المغربية، فيما قررت الشروع في تسوية الوضعية القانونية لعدد من المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين بالمغرب من مختلف الجنسيات .

ووضعت السلطات شروطًا لمنح المهاجرين غير الشرعيين أوراق الإقامة في المغرب، ترتبط بمدة تواجدهم على الأراضي المغربية وحالتهم الأسرية.

وأكدت أنها ستعمل على "الاحترام التام لحقوق اللاجئين والمهاجرين والتصدي لمختلف أشكال العنف ضدهم، ومساعدة الراغبين في العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية"، مذكرًا بمحدودية إمكانات المغرب في استقبال كل المهاجرين الراغبين في الاستقرار بالبلاد.

وتصاعد الجدل في المغرب خلال السنوات الأخيرة بشأن احترام السلطات لحقوق المهاجرين غير الشرعيين، حيث اتهمت جمعيات حقوقية السلطات المغربية بإساءة معاملة هؤلاء الوافدين، خاصة القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء (الدول الأفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى) أثناء تواجدهم في المغرب، وأن قوات الأمن استعملت القوة خلال عمليات الترحيل القسري التي يتعرض لها هؤلاء المهاجرون في اتجاه حدود البلدان المجاورة بعد فشل محاولات تسللهم إلى الأراضي الإسبانية، وهو ما تنفيه السلطات المغربية.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب (مؤسسة حكومية) أصدر في 9 من سبتمبر الماضي تقريرًا حول أوضاع اللاجئين والمهاجرين في المغرب، نبه فيه "لهشاشة وصعوبة الأوضاع التي يعيش في ظلها هؤلاء داخل البلاد"، ما دفع العاهل المغربي الملك محمد السادس لعقد اجتماع، في اليوم التالي، مع مسئولي الحكومة المغربية لمناقشة "السياسة الجديدة للهجرة" التي سيتبناها المغرب في السنوات المقبلة.

ونفى بيان صادر عن الديوان الملكي المغربي، في حينه، أي استعمال ممنهج للعنف من قبل السلطات المغربية ضد المهاجرين غير الشرعيين في البلاد القادمين من الدول جنوب الصحراء الإفريقية.

وقال الديوان الملكي، إن "بعض التجاوزات التي ترتكب في حقهم (المهاجرين غير الشرعيين) تبقى معزولة (يقصد حوادث فردية)"، رافضًا ما أسماها "الادعاءات التي تحاول ربط مشاكل المهاجرين غير الشرعيين بالعنف وخرق حقوق الإنسان المهاجر".

واعتبر البيان أن المغرب يشهد، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، نوعًا آخر جديدًا من المهاجرين، معظمهم من إسبانيا ثم من فرنسا ودول أوروبية أخرى، مشيرًا إلى أن العاهل المغربي أكد على ضرورة "تسوية وضعيتهم، شأنهم في ذلك شأن باقي المهاجرين الشرعيين بمن فيهم القادمين من دول جنوب الصحراء".

وتفيد الإحصاءات الرسمية أن المهاجرين غير الشرعيين في المغرب، تتراوح أعدادهم ما بين 25 ألفًا، و45 ألف مهاجر، بالنظر لعدم توفر السبل لإحصائهم بشكل دقيق، يفد أغلبهم من دول جنوب الصحراء إلى المغرب، إلا أنها تشير إلى انخفاض أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى الشواطئ الأوروبية بنسبة بلغت 65% خلال الفترة الأخيرة.

ويقول عدد من الجمعيات الحقوقية المغربية إن "هؤلاء المهاجرين يتعرضون لعمليات تمييز عنصري ضدهم"، وأنهم "يعيشون في أوضاع مزرية ويمتهنون مهنًا هامشية".

http://rassd.com/22-123570.htm

المعهد يثمن جهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغربالكاتب:

الأستاذ نزار عبد القادربعث الأستاذ نزار عبد القادر المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان يوم أمس برسالة شكر وعرفان للسيد إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية هنأه فيها على نجاح أعمال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في نسخته الثانية الذي استضافته المملكة المغربية بمدينة مراكش خلال الفترة من 27–30 نوفمبر 2014م، كما شكره بوجه خاص على الحفاوة وحسن الاستقبال اللتين أحاط بهما ممثلي/ات معهد جنيف لحقوق الإنسان طيلة أيام المنتدى، مما سهل عمل المعهد في إقامة عدة أنشطة على هامش أعمال المنتدى حيث نظم دورة تدريبية حول الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة بدائل خلال الفترة من 27 . 30 نوفمبر، كما أقام ندوة حول تطور الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان في يوم السبت 29 نوفمبر، فضلا عن المشاركة في الندوة التي نظمتها منظمة بدائل للطفولة والشباب بالمملكة المغربية حول حقوق الطفل في يوم 28 نوفمبر، وقد نصب المعهد رواقا في باب جديد للتعريف بالمعهد ونشر جزءا من إصداراته ومطبوعاته.

وأكد المدير التنفيذي في رسالته على العلاقة الإستراتيجية بين المعهد والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأكد على استعداد المعهد للتعاون مع المجلس في جميع الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية.

http://gihr-ar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=2520:gihr&catid=1:news&Itemid=92

L'opinion
www.lopinion.ma

Droit de l'Homme

17521/4

L'IER, ou l'expérience marocaine pionnière

Le quotidien égyptien "Akhbar Al Yaoum" a salué, dans sa livraison de samedi, l'expérience de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) au Maroc, y voyant un exemple réussi d'application de la justice transitionnelle de par le monde.

L'expérience marocaine en matière d'équité et de réconciliation est l'une des raisons du succès de la justice transitionnelle au Maroc, souligne le quotidien dans un article intitulé "Leçons tirées d'expériences réussies", publié dans le cadre d'un spécial sur "la justice transitionnelle, une porte d'accès sur l'avenir".

"L'Etat marocain a mis en place un mécanisme social pour faire face aux injustices et oeuvrer pour les réduire", souligne "Akhbar Al Yaoum", qualifiant cette expérience de "pionnière" dans le domaine des droits de l'Homme. Depuis le début des années 90, le Maroc a consenti d'importants efforts visant à tourner la page des violations du passé et à s'engager dans un processus de réconciliation, à travers la libération de dizaines de prisonniers politiques entre 1992 et 1994, rappelle le quotidien, qui revient également sur la création du Forum Marocain pour la Vérité et la Justice et la restructuration du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), des initiatives couronnées par la création de l'IER en 2004. (MAP)

Nouvelles régionales

Taza- Un colloque international sous le thème "Les travailleurs maghrébins et l'action nationale et politique durant les deux guerres mondiales" se tiendra les 9 et 10 décembre à Taza, à l'initiative du Laboratoire de recherches dans les relations culturelles maroco-méditerranéennes. Organisé en partenariat avec l'université Sidi Mohammed Ben Abdellah-Fès, le conseil de la communauté marocaine à l'étranger et le conseil national des droits de l'homme, le colloque s'articulera autour de deux principaux axes : "la situation légale des travailleurs maghrébins à l'étranger pendant les deux guerres mondiales" et "les progrès politiques de la classe ouvrière maghrébine et sa contribution à l'action nationale", indique un communiqué des organisateurs. Les participants à la rencontre évoqueront également des sujets liés notamment aux "circonstances d'émigration des travailleurs maghrébins vers l'Europe" et "les mécanismes coloniaux au profit de ses intérêts à l'intérieur et à l'extérieur".

http://www.menara.ma/fr/2014/12/08/1492857-nouvelles-r%C3%A9gionales.html

Amina Bouayach et Amina Lofti décorées de la Légion d'Honneur par la France

Amina Bouayach et Amina Lofti, deux militantes engagées pour la défense de la cause de la femme et de la liberté, ont été décorées, lundi soir à Rabat, des insignes de "Chevalier de l'Ordre National la Légion d'Honneur" de la République française, en récompense à leur parcours et actions en faveur de la promotion des droits humains.

S'exprimant lors d'une cérémonie organisée à la résidence de l'ambassadeur de France à Rabat Charles Fries, le diplomate français a félicité les deux militantes marocaines pour leur courage et combat multiforme mené avec ténacité depuis des années pour la liberté et la lutte contre toutes formes d'injustice.

Cette consécration et décoration interviennent "à la veille de la journée mondiale des droits de l'Homme et quelques jours après le Forum mondial des droits de l'Homme de Marrakech qui a été un grand succès pour le Maroc et plus généralement pour faire avancer la cause des droits humains", a dit le diplomate français.

Pour sa part, Mme Bouayach, la première femme à être élue en 2006 à la tête de l'Organisation marocaine des droits de l'Homme (OMDH), s'est dite ravie de recevoir la distinction française qui constitue une reconnaissance internationale aux efforts menés par le Maroc en matière de défense et de promotion des droits de l'Homme. "C'est aussi une reconnaissance pour les défenseurs des droits de l'Homme qui ont su agir dans des moments difficiles et trouver des pistes de transition démocratique pour la consécration des droits humains universels", a précisé Mme Bouayach, élue secrétaire générale de la Fédération Internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH), lors du dernier congrès d'Istanbul en 2013.

Quant à Mme Amina Lotfi, elle s'est dite émue par la distinction française qui constitue une reconnaissance des actions menées par des militantes marocaines des droits humains et une gratification du mouvement féministe marocain qui, depuis les années 80, œuvre pour la promotion et la protection des droits de la femme. Mme Amina Lotfi, qui défend la cause des droits des femmes, était présidente de l'association démocratique des femmes du Maroc (ADFM) pendant trois ans de 2010 à 2013. Elle est actuellement directrice et consultante associée d'un bureau d'études et de recherche en développement social. Elle occupe aussi le poste de coordinatrice du programme gouvernance publique et égalité de genre au Maroc à l'ONU femmes.

La cérémonie de remise des distinctions a été marquée par la présence notamment du président du Conseil National des droits de l'Homme (CNDH) Driss El Yazami, du secrétaire général du Conseil, Mohamed Sebbar, et plusieurs personnalités du monde politique, diplomatique, économique et du tissu associatif.

http://www.atlasinfo.fr/Amina-Bouayach-et-Amina-Lofti-decorees-de-la-Legion-d-Honneur-par-la-France_a57612.html

LÉGION D'HONNEUR POUR AMINA BOUAYACH ET AMINA LOTFI

Amina Bouayach, secrétaire générale de la FIDH, et Amina Lotfi, ancienne présidente de l'ADFM, reçoivent lundi soir à Rabat les insignes de chevalier de l'Ordre national de la légion d'honneur.

Les militantes Amina Bouayach, première femme à avoir présidé une organisation marocaine des droits de l'Homme, et Amina Lotfi, ancienne présidente de l'Association démocratique des femmes du Maroc, reçoivent lundi soir à la résidence de l'ambassadeur de France à Rabat, Charles Fries, les insignes de chevalier de l'Ordre national de la légion d'honneur. Leurs distinctions leur sont remises en présence notamment de Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme. Dans son allocution, Amina Bouayach, actuelle secrétaire générale du Mouvement mondial des droits de l'Homme (FIDH), met en exergue ses souvenirs de militante et les progrès réalisés par le Maroc dans la consolidation de ce processus. "Lorsque je me rappelle de mes jeunes années de combat et de militantisme, quand j'étais membre du mouvement des familles de détenus politiques à la fin des années 70, et notamment lors de la création de l'OMDH, je ne pouvais imaginer qu'une ouverture verrait le jour, qu'un processus de reconnaissance officielle des violations graves des droits de l'Homme serait possible, et qu'un jour, je pourrais sans risque ni représailles prendre part à des manifestations et rassemblements et revenir chez moi paisiblement". Décorée à deux reprises par le roi Mohammed VI, à l'occasion de sa participation à l'élaboration de la nouvelle constitution et de son engagement au niveau international, Amina Bouayach déclare aujourd'hui être "une militante comblée, confiante mais qui reste toujours vigilante".

http://www.le360.ma/fr/politique/legion-dhonneur-pour-amina-bouayach-et-amina-lotfi-26873

Deuxième forum mondial des droits de l'homme : Message de remerciements et de gratitude à S.M. le Roi du président du CNDH

Le Cabinet Royal a reçu un message de gratitude et de remerciements adressé à S.M. le Roi Mohammed VI par le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, au terme de la deuxième édition du forum mondial des droits de l'Homme (FMDH), organisée à Marrakech.Dans ce message, M. El Yazami exprime ses sincères remerciements et sa gratitude à S.M. le Roi Mohammed VI pour le Haut Patronage que le Souverain a bien voulu accorder à la deuxième édition du Forum mondial des droits humains, tenu à Marrakech du 27 au 30 novembre, qui a connu la participation de 7.000 personnes venant des quatre coins du monde et qui a été marqué par le message royal adressé aux participants. Il a également souligné l'écho favorable et le grand intérêt suscité par le message royal auprès des participants au forum et de diverses organisations internationales, régionales et nationales, eu égard aux idées clairvoyantes et initiatives louables contenues dans le message royal au service de la promotion et de la consécration des droits de l'Homme au plan international.

M. El Yazami a rappelé à cet égard les initiatives prises au niveau national et en particulier le dépôt par le Royaume des instruments de ratification du Protocole facultatif de la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, le débat national sur la question de la peine de mort, la ratification du troisième Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, et la mise en place d'une instance nationale constitutionnelle pour la parité et l'élimination de toutes les formes de discrimination.Puisse Dieu préserver S.M. le Roi et combler le Souverain en les personnes de S.A.R. le Prince héritier Moulay El Hassan, de S.A.R. le Prince Moulay Rachid et de l'ensemble des membres de l'illustre Famille royale, a conclu le message.

http://www.devanture.net/ar/news.php?id=212824

Un grand honneur pour le Maroc et une grande réussite pour le CNDH

Forum mondial des droits de l'homme à Marrakech

Depuis que la responsabilité d'organisation du second forum mondial des droits de l'homme a été assignée au Maroc, après celui du Brésil en 2013, le Conseil national des droits de l'homme, (CNDH) ainsi que ses treize commissions régionales, sont devenus des ruches.
Mobilisation totale de tout le personnel en fonction au siège central ou à travers les commissions régionales pour faire réussir un événement de grande envergure. Outre la mobilisation des cadres du CNDH, L'Etat et toutes ses composantes sécuritaires, Les partenaires financiers et médiatiques du CNDH, Les ambassades du Maroc à l'étranger, tous n'ont ménagé aucun effort pour faciliter les déplacements, l'hébergement, la diffusion médiatique et le confort nécessaire des intervenants et des hôtes du Maroc qui se comptent en milliers, des parlementaires, des ministres, des journalistes, des politiciens, des juristes, des politologues, des activistes et acteurs associatifs, des institutions nationales, des établissements publics, des universités, des ONG internationales, des entreprises et syndicats.
Le forum aussi compte plus de 300 forums thématiques, des ateliers de formations, des ateliers autogérés, des vernissages de grandes figures des arts plastiques et des programmes culturels et soirées festives animés par des artistes, chanteurs, luthistes groupes de jeunes, venus de tous les coins du monde. Pour cet effet, les organisateurs ont mis à la disposition des invités du Maroc, Un grand réseau de transport, de l'aéroport de Casa Mohamed V, de l'aéroport Menara de Marrakech" class="city">Marrakech, de la gare ONCF de Marrakech" class="city">Marrakech. Tous les hôtels, les centres de vacances, les Riads et les auberges sont réservés pour cet événement. Kech est devenue le centre du monde des droits de l'homme, elle était à la hauteur de ce choix.
la lettre adressée par S.M le Roi aux participants du second forum des droits de l'homme, tenu à Marrakech" class="city">Marrakech du 27 au 30 novembre 2014, est un moment historique et propice pour le Maroc, pays en pleine mutation en droits de l'homme, pour faire connaitre à la présence de ce forum, les réalisations de notre pays, ses aspirations futures et ses projets en perspectives dans les plus proches délais, « Nous voudrions par la même occasion, disait S.M le Roi, exprimer la grande fierté du Royaume du Maroc d'accueillir cette deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme dans la ville de Marrakech" class="city">Marrakech, terre de dialogue, de la diversité et de l'interaction féconde des cultures et des civilisations et Nous y voyons un hommage à Notre pays et à Notre continent... ». Certes, la diversité linguistique et culturelle de ce forum, n'a fait qu'enrichir ses thématiques et ses interactions. Faire passer sur scène en séance d'ouverture et de clôture, après le ministre de la justice et des libertés, des intervenants , espagnole, brésiliens, canadiens, suisses, britannique, libanais, sud africains, égyptiens, tunisiens et argentins est une grande réussite et un grand message à la communauté internationale de bien faire inclure les droits culturels et linguistiques des minorités nationales dans la législation intérieure de leur pays, et mettre tous les moyens nécessaires pour la promotion et la conservation du patrimoine ancestral des autochtones à travers le monde, symbole de la paix intérieure et de la sérénité des peuples.

http://www.maghress.com/fr/albayane/123973

Compte tenu des anciennes générations des droits de l'homme et qui sont aujourd'hui même, d'actualité, S.M le Roi a évoqué d'autres catégories de vulnérabilités dans la société moderne et qui doivent aussi être pris impérativement en considération « ..... Comme la protection des droits des personnes âgées, les droits de l'Homme à l'âge du numérique, l'entreprise et les droits de l'Homme, l'habilitation juridique des pauvres et la justiciabilité des droits économiques et sociaux..... ». dans ce sens, il est inéluctable de signaler que le CNDH , notre institution nationale des droits de l'homme avait réalisé en 2013, par Mme Najat Mekkaoui et en collaboration avec les étudiants de master en droit de l'homme de l'université internationale de Rabat" class="city">Rabat, les CRDH ainsi que les cadres du CNDH, un rapport sur les centres des personnes âgées à travers les provinces du pays, , et de signaler en même temps qu'une rencontre d'experts, du CNDH et d'autres institutions nationales, et au quelle ont également participé des membres des CRDH, à été mis sur pied l'été dernier au siège du conseil national des droits de l'homme à Rabat" class="city">Rabat sous la présidence de Mr Driss Elyazami pour mettre en exergue la justiciabilité des droits économiques sociaux et culturels dans note pays. Cette lettre est considérée par des intervenants comme étant une plate-forme, une feuille de route pour un événement de telle grandeur, surtout que celle-ci a révélé aux congressistes les différents pas réalisés par notre pays dans le domaine des droits humains, leur protection et leur promotion. A cet égard, disait sa majesté, que notre pays a déposé au début de cette semaine les instruments de ratification du protocole facultatif de la Convention internationale contre la torture et autres traitements inhumains, cruels ou dégradants , convention que notre pays a ratifié depuis 1994 et stipulée comme étant un crime par l'article 22 de la constitution de 2011, et pour lequel des Mécanismes nationaux de prévention seront mis en place dans les mois qui suivent. Et d'ajouter que notre pays est aussi fier du Débat ouvert sur la peine de mort par la société civile Marocaines ainsi que par des juristes et des parlementaires, ceci aboutira certainement disait-il, à la maturation et à l'approfondissement de cette thématique.

A cet égard, Le Maroc et en synchronisation avec ses principes d'aller de l'avant dans tous les domaines des droits de l'homme, il a procédé à la constitutionnalisation des droits des enfants qui constituent aussi pour notre pays une priorité et une préoccupation. Le Royaume du Maroc a ratifié la Convention relative aux droits de l'enfant ainsi que les deux Protocoles facultatifs inhérents à cette Convention, et qui concernent respectivement, l'implication d'enfants dans les conflits armés et la vente d'enfants, ainsi que la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants. Et par la même le Maroc compte ratifier le troisième Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, protocole qui établit une procédure de présentation de communications.

Le bilan du Maroc dans le domaine des droits de l'homme est aussi honorable et que personne n'a le droit de nier cette avancée extraordinaire qui gonfle d'orgueil tous les Marocains et qui couvre, la justice transitionnelle qui a permis à notre pays de se réconcilier avec son passé et d'indemniser tous ceux et celles qui ont subit les aléas de la détention arbitraire, de la disparition forcée ou simplement de traitements inhumains ou dégradants, pendant les années de plombs. les droits des femmes qui ont connu aussi une avancé surtout avec l'adoption du nouveau code de la famille, il reste aussi à imposer la parité à tous les niveaux de la vie publique et de faire de la femme l'égale de l'homme en droit. Le développement humain, un chantier qui ne cesse de donner des résultats très positifs en formation et en aide à la société civile afin de renforcer les capacités des acteurs associatifs à tous les niveaux.

La réhabilitation de la culture Amazighe, un chantier à porte grande ouverte et qui nécessite d'autres efforts afin de conserver et de promouvoir cette composante culturelle et linguistique d'un Maroc divers et uni. le renforcement des institutions nationales des droits de l'Homme, un atout souhaitable pour ainsi démocratiser la participation de l'état dans la promotion des droits de l'homme à travers les différentes institutions humanistes du fait que le CNDH demeure depuis sa création une institution à bonne renommée à travers le monde et au sein des institutions et organismes onusiens. La gestion du champ religieux sur les bases de la tolérance et des préceptes pacifistes, humanistes et indissociables de la noblesse de notre moralité et de notre religion.

Toutefois, D'autres chantiers sont sur l'agenda de renforcement et de protection des droits de l'homme, seront en cours d'exécution dans les jours à venir, tels dans la justice, la presse, la société civile, la gouvernance territoriale et la protection des groupes vulnérable.

En revanche, si la perfection, disons nous est divine, le manque est une réalité, mais ce qui fait mal, c'est le manquement à l'accomplissement de son devoir, dans ce sens et afin de dresser toute déviation future, il est de notre devoir d'émettre des critiques, certainement évolutives et nécessaires pour la bonne marche d'autres activités.

Accès à la justice et droits de l'Homme

Dans le cadre du programme du forum préparatoire du Forum mondial des droits de l'Homme prévu à Marrakech du 27 au 29 novembre 2014, et à l'initiative de l'Association Adala pour le droit à un procès équitable, la ville ocre abrite ces 25 et 26 novembre 2014 une rencontre internationale sur le thème « Accès à la justice et droits de l'Homme ».

L'accès des pauvres et des groupes vulnérables à la justice, les défis de la convergence des bases normatives et jurisprudentielles, nationales, régionales et internationales relatives à l'accès à la justice et à la protection judiciaire des groupes pauvres et vulnérables, et le renforcement de l'accès à la justice : moyens, outils, ressources, méthodes et enjeux liés à l'accès à l'information, trois axes qui seront débattus par des juristes, activistes dans le domaine des droits de l'Homme, professeurs universitaires et chercheurs à l'occasion de cette rencontre dont les recommandations seront capitalisées au niveau de l'atelier thématique qui sera organisé par Adala le 28 novembre 2014 dans le cadre du FMDH à Marrakech.

D'après Jamila Sayouri, présidente de l'Association Adala, cette rencontre nationale qui regroupe acteurs gouvernementaux et civils, traite la problématique d'accès à la justice pour les catégories vulnérables selon une approche universelle. Cette problématique a une nature transversale et touche directement les pauvres. Un constat soulevé auparavant par une étude réalisée par l'Association Adala qui avait, à l'occasion, développé des propositions pour remédier à cette problématique. Selon notre source, l'enjeu de l'accès à la justice est transversal et à cet effet nécessite des dispositions intégrées et des garanties de procès équitables pour tous.

D'après Emad Al Gharrach, activiste dans le domaine des droits de l'Homme au Yémen, la problématique d'accès à la justice pour les pauvres n'est que le résultat de l'exclusion dont fait l'objet cette frange de la société aux niveaux à la fois politique, économique, médiatique et social. Les groupes exclus doivent de ce fait être pris en charge et ainsi jouir d'une haute priorité dans l'enseignement obligatoirement gratuit, l'éducation, et le discours médiatique qui doit impérativement refléter leurs problèmes et besoins.

Selon lui, les groupes vulnérables ont besoin d'espoir et d'accompagnement pour croire pleinement en leurs chances de promotion sociale.

Samia Hachmi, avocate et présidente de l'Association femmes solidaires au Soudan, a abordé la problématique des femmes violentées à la lumière de son expérience associative et professionnelle dans le domaine. Une problématique qui ne peut être abordée sans évoquer les contextes conflictuels y afférents.

Certes, la Constitution soudanaise garantit le droit d'accès à la justice et à l'assistance judiciaire aux femmes comme aux hommes, mais dans quelles conditions? L'intervenante y répond en remettant en question le critère de pauvreté, malheureusement stigmatisant, exigé pour bénéficier de l'assistance judiciaire.

Les séropositives sont également rejetées par la société soudanaise, a-t-elle ajouté en passant en revue plusieurs déclarations et résolutions universelles censées protéger les droits des femmes, droit d'accès à la justice surtout.

http://www.yawatani.com/index.php?option=com_content&view=article&id=7501%3A2014-11-27-13-29-26&catid=20%3Apolitique-marocaine&Itemid=13

Pour Moulay Hicham Idrissi, professeur universitaire, la protection juridique et judiciaire des enfants diverge selon les cas traités. La famille, l'Etat, les associations, les médias et différents acteurs se partagent la responsabilité de protection judiciaire des enfants dont les droits ont été violés. Qui doit se porter partie civile dans ce genre de procès ? Quel type de tribunaux doit-il traiter ce genre de procès? Comment traiter les affaires où les violeurs des droits de l'enfant sont aussi des enfants ? Est-ce que la protection judiciaire des enfants nécessite de longues démarches comme c'est le cas actuellement? Des questions, entre autres, soulevées par Hachmi Idrissi qui a mis l'accent sur la responsabilité de la famille dans la violation des droits des enfants à l'enseignement et à l'éducation tout en s'interrogeant sur les possibilités d'une prise en charge psychologique de l'enfant dans pareils cas.

Adil Bensalah, président de la Fédération nationale des sourds, a salué l'initiative d'Adala qui l'a accueilli en tant que représentant des sourds-muets. Il a par la suite mis l'accent sur les problèmes qui entravent l'accès des personnes à besoins spécifiques à la justice. Son témoignage émouvant interpelle la responsabilité collective des différents intervenants et rappelle l'exclusion des sourds-muets des structures d'accueil, du langage et des supports judiciaires qui ne respectent pas le facteur de diversité.

« Nous sommes toujours victimes de stéréotypes et d'un regard compatissant dévalorisant », a regretté Bensalah tout en réclamant la présence de traducteurs compétents dans les tribunaux pour refléter fidèlement les déclarations des sourds-muets.

Coup de grisou entre Bruxelles et Rabat

La répression dans les territoires occupés est le quotidien des SahraouisLa répression dans les territoires occupés est le quotidien des Sahraouis

Les violations perpétrées par les autorités marocaines à l'encontre des militants sahraouis qui sont toujours emprisonnés, «sont incompatibles avec ce rapprochement entre le Royaume du Maroc et l'espace économique européen» souligne un communiqué du Parlement européen.
Le Maroc réprime, torture...Les condamnations pleuvent. Les sanctions ne sont pas encore tombées. L'Union européenne très pointilleuse sur la question des droits de l'homme remettra-t-elle en cause les accords économiques qu'elle a conclus avec le Royaume? L'avenir nous le dira. L'avertissement qu'elle vient de lui lancer est en tous les cas à prendre très au sérieux. Le Parlement européen a relevé, que plusieurs organisations non gouvernementales (ONG), à l'instar de Human Right Watch (HRW), «rapportent plusieurs témoignages attestant de cas d'abus et de torture comme le cas de Mohammed Dihani», souligne un communiqué du Parlement européen répercuté vendredi dernier par une dépêche de l'APS. Quelles répercussions peuvent-ils avoir sur les accords UE-Maroc? «Les dispositions du plan d'action pour cinq ans de l'Union européenne-Maroc, dans le cadre de la politique européenne de voisinage, incluent le respect des droits de l'homme comme condition nécessaire pour la tenue d'un dialogue continu et un rapprochement progressif de l'économie marocaine dans le cadre du marché unique de l'UE» précise le document des élus européens qui indique que ces violations perpétrées par les autorités marocaines à l'encontre des militants sahraouis qui sont toujours emprisonnés, «sont incompatibles avec ce rapprochement entre le Royaume du Maroc et l'espace économique européen». Une vieille rengaine. Le 10 décembre 2009, jour de la célébration du 61e anniversaire de l´adoption de la Déclaration universelle des droits humains par l´Assemblée générale des Nations unies, des eurodéputés en visite à Lanzarote (Iles Canaries) pour apporter leur soutien à Aminatou Haïdar (militante sahraouie des droits de l'homme qui a observé une grève de la faim de plus d'un mois après son expulsion d'El Aâyoune) ont appelé au gel du statut avancé qui devait lier le Maroc à l´Union européenne. «Le Maroc viole les droits de l´homme et nous demandons le gel d´une initiative (statut avancé) qui ferait pratiquement du Maroc un Etat membre sans l´être. Ce serait, sans doute, le pire geste de l´histoire de l´UE en matière de décolonisation», avait déclaré à l'époque Willy Meyer, parlementaire européen, espagnol, de la Gauche unie. Malgré ce coup de semonce, la répression a redoublé de férocité dans les territoires du Sahara occidental occupé. Comme se sont multipliées les arrestations et les détentions injustes et arbitraires des militants sahraouis. C'est dans ce contexte que le pouvoir marocain a organisé la seconde édition du Forum mondial des droits de l'homme qui s'est tenu à Marrakech du 27 au 30 novembre. Moins d'une semaine avant son coup d'envoi le Royaume a reçu une véritable volée de bois vert de la part des députés européens. Le président du Conseil national des droits de l'homme marocain (Cndh), Driss El Yazami, s'en est allé le 20 novembre vendre une image pratiquement idyllique de son pays dans l'enceinte du Parlement européen.

http://solidmar.blogspot.com/2014/12/le-maroc-apostrophe-sur-les-droits-de.html

«Intervenant devant les membres de la sous-commission des droits de l'homme au Parlement européen, le président du Cndh, Driss El Yazami a été «sévèrement» interpellé par des députés européens sur la «situation calamiteuse» des droits de l'homme dans les territoires sahraouis occupés» a-t-on indiqué à partir de Bruxelles. «Parmi les griefs rappelés par les eurodéputés ont figuré la 'tragédie sanglante" de Gdeim Izik en 2010, le décès du militant sahraoui, Hassan al Wali, sous la torture, l'isolement des prisonniers d'opinion qui n'ont pu être visités, y compris par des députés européens et les mauvais traitements qui leur sont infligés» avait ajouté la même source. Le dossier des droits de l'homme commence à peser un peu trop lourd dans les relations entre Bruxelles et Rabat. Un coup de grisou semble inévitable entre les deux partenaires.

LE MAROC APOSTROPHÉ SUR LES DROITS DE L'HOMME AU SAHARA OCCIDENTAL : Coup de grisou entre Bruxelles et Rabat

LE MAROC APOSTROPHÉ SUR LES DROITS DE L'HOMME AU SAHARA OCCIDENTAL : Coup de grisou entre Bruxelles et RabatLa répression dans les territoires occupés est le quotidien des Sahraouis
Les violations perpétrées par les autorités marocaines à l'encontre des militants sahraouis qui sont toujours emprisonnés, «sont incompatibles avec ce rapprochement entre le Royaume du Maroc et l'espace économique européen» souligne un communiqué du Parlement européen.
Le Maroc réprime, torture...Les condamnations pleuvent. Les sanctions ne sont pas encore tombées. L'Union européenne très pointilleuse sur la question des droits de l'homme remettra-t-elle en cause les accords économiques qu'elle a conclus avec le Royaume? L'avenir nous le dira. L'avertissement qu'elle vient de lui lancer est en tous les cas à prendre très au sérieux. Le Parlement européen a relevé, que plusieurs organisations non gouvernementales (ONG), à l'instar de Human Right Watch (HRW), «rapportent plusieurs témoignages attestant de cas d'abus et de torture comme le cas de Mohammed Dihani», souligne un communiqué du Parlement européen répercuté vendredi dernier par une dépêche de l'APS.
Quelles répercussions peuvent-ils avoir sur les accords UE-Maroc? «Les dispositions du plan d'action pour cinq ans de l'Union européenne-Maroc, dans le cadre de la politique européenne de voisinage, incluent le respect des droits de l'homme comme condition nécessaire pour la tenue d'un dialogue continu et un rapprochement progressif de l'économie marocaine dans le cadre du marché unique de l'UE» précise le document des élus européens qui indique que ces violations perpétrées par les autorités marocaines à l'encontre des militants sahraouis qui sont toujours emprisonnés, «sont incompatibles avec ce rapprochement entre le Royaume du Maroc et l'espace économique européen». Une vieille rengaine. Le 10 décembre 2009, jour de la célébration du 61e anniversaire de l´adoption de la Déclaration universelle des droits humains par l´Assemblée générale des Nations unies, des eurodéputés en visite à Lanzarote (Iles Canaries) pour apporter leur soutien à Aminatou Haïdar (militante sahraouie des droits de l'homme qui a observé une grève de la faim de plus d'un mois après son expulsion d'El Aâyoune) ont appelé au gel du statut avancé qui devait lier le Maroc à l´Union européenne. «Le Maroc viole les droits de l´homme et nous demandons le gel d´une initiative (statut avancé) qui ferait pratiquement du Maroc un Etat membre sans l´être. Ce serait, sans doute, le pire geste de l´histoire de l´UE en matière de décolonisation», avait déclaré à l'époque Willy Meyer, parlementaire européen, espagnol, de la Gauche unie. Malgré ce coup de semonce, la répression a redoublé de férocité dans les territoires du Sahara occidental occupé. Comme se sont multipliées les arrestations et les détentions injustes et arbitraires des militants sahraouis. C'est dans ce contexte que le pouvoir marocain a organisé la seconde édition du Forum mondial des droits de l'homme qui s'est tenu à Marrakech du 27 au 30 novembre.
Moins d'une semaine avant son coup d'envoi le Royaume a reçu une véritable volée de bois vert de la part des députés européens. Le président du Conseil national des droits de l'homme marocain (Cndh), Driss El Yazami, s'en est allé le 20 novembre vendre une image pratiquement idyllique de son pays dans l'enceinte du Parlement européen. «Intervenant devant les mem-bres de la sous-commission des droits de l'homme au Parlement européen, le président du Cndh, Driss El Yazami a été «sévèrement» interpellé par des députés européens sur la «situation calamiteuse» des droits de l'homme dans les territoires sahraouis occupés» a-t-on indiqué à partir de Bruxelles. «Parmi les griefs rappelés par les eurodéputés ont figuré la 'tragédie sanglante" de Gdeim Izik en 2010, le décès du militant sahraoui, Hassan al Wali, sous la torture, l'isolement des prisonniers d'opinion qui n'ont pu être visités, y compris par des députés européens et les mauvais traitements qui leur sont infligés» avait ajouté la même source. Le dossier des droits de l'homme commence à peser un peu trop lourd dans les relations entre Bruxelles et Rabat. Un coup de grisou semble inévitable entre les deux partenaires.

http://rapideinfo.net/index.php/monde/18406-le-maroc-apostrophe-sur-les-droits-de-lhomme-au-sahara-occidental--coup-de-grisou-entre-bruxelles-et-rabat.html

Maroc: le "Printemps de la dignité" mobilise contre la violence à l'égard des femmes

Photo : les participants n'ont pas manqué de dénoncer l'attitude de la majorité et du gouvernement islamistes qui retardent l'adoption des lois pour la protection des femmes... (DR)

Organisée par le "Printemps de la dignité", coalition qui rassemble des ONG féministes, une marche a eu lieu samedi 6 décembre à Rabat pour dénoncer la violence à l'égard des femmes, demandant que "l'on passe enfin aux actes" au plan législatif, rapporte le magazine Telquel.

Le média signale la présence de personnalités, dont Driss El Yazami, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, Jamal Rhmani, ancien ministre (USFP) de l'Emploi, Abderrahman Ben Amrou, chef du parti de l'Avant-garde démocratique et socialiste (PADS), ainsi que la militante des droits de l'Homme Khadija Riyadi et l'ancienne ministre et parlementaire Nouzha Skalli.

Les participants n'ont pas manqué de dénoncer l'attitude de la majorité et du gouvernement islamistes qui retardent l'adoption des lois pour la protection des femmes.
- See more at: http://www.mediaterranee.com/0922014-maroc-le-printemps-de-la-dignite-mobilise-contre-la-violence-legard-des-femmes.html#sthash.96AYg4Yx.dpuf

http://www.mediaterranee.com/0922014-maroc-le-printemps-de-la-dignite-mobilise-contre-la-violence-legard-des-femmes.html

COLLECTIVE DECLARATION OF THE WORKING GROUP ON SOCIAL, SOLIDARITY AND ENVIRONMENTAL ECONOMY- MARRAKESH 2014

The Social Solidarity Economy Delegation at the World Forum for Human Rights, Morocco, November 2014

Invited by the organizers of the World Human Rights Forum in Marrakesh (Morocco) from November 27th to November 30th 2014, representatives of Social and Solidarity Economy from all continents gathered together to set this declaration up ;

Considering the International Agreement on economic, social and cultural rights adopted by the United Nations General Assembly on December 1966 and the crucial role that these rights play in favor of other fundamental Human Rights to which they belong ;

Considering that the permanent aspect of poverty and the weakness of democracy in the world in general and more particularly in Africa ; and that the unequal wealth distribution are obstacles to the deficient Human Rights progress ;

Considering all the discriminations towards vulnerable populations especially populations from an migration background ;

We, the undersigned representatives of the different regional, national and international organizations and the committed groups in this field, gathered to define the place of the SSE in the international order of development and the paths of progress to a more rightful world :

Let us state loud and clear our support and compassion to the populations that experience dramas and humanitarian disasters throughout the world and more particularly the victims of the recent floods in Southern Morocco and to the African populations exposed to Ebola's haemorrhagic fever ;

We declare our willingness to give the SSE the place it must take in the different development policies to remove the economic injustice, the inequalities between citizens as part of the alternative approach for development ;

We consider vital to reiforce the place of women in society and to give to all citizens equal chances to have access to education and health with the aim of reaching development ;

We consider that the promotion of alternative approaches for a fair development must be done in the respect of Human Rights through the principals of dialogue and participative democracy, which will enable everyone to make their contributions ;

We recommend to the public authorities to pay a specific attention to the proceedings of the participative practices requested from the civil society ;

We wish that the United Nations Millenium Development Goals post 2015 open new commitments to garantee a more fair distribution of wealth and allowing new opportunities of balanced development to raise by keeping in mind the reality of the least developed territories ;

http://www.ripess.org/collective-declaration-of-the-working-group-on-social-solidarity-and-environmental-economy-all-the-rights-and-obligations-of-man-ssee-romwhrf-marrakesh-2014-remessraessripess/?lang=en

We consider the humanization and socialization of social insurrance and financial investments indispensable so that the human person and their environment be in the core of the development goals ;

Let us recall that civil society must inscribe, in a joint and responsable way, its contribution to public-private partnerships while paying a special attention to the social and economic regulation in favor of marginalized populations ;

We consider that the United Nations must rethink their support programs in favor of civil society organizations and networks to enable them to enjoy an international visibility concerning to the transnational questions and an operational status accepted by all, capable of making the regional organizations visible :

In this respect, we claim to have the means to implement the action plan adopted in 2012 in New York during the closing ceremony of the international year of cooperatives ;

We recognize the strong links between Human Rights and the SSE values, it is recommended that the expected African economic growth to be shared equitably and fairly for the benefit of an inclusive and sustainable development.

We ask the states to join the Social and Solidarity Economy International Pilot Group alongside with the United Nations' General Assembly on September 22nd intended to support the Public Authorities in favor of SSE.

The representatives of SSE coming from all continents, International Social and Solidarity Associative Group present at the World Human Rights Forum.